الأمم المتحدة
ليبيا

تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023

الفهـــرس

التمهيد ---- 01

الأمم المتحدة في ليبيا ---- 03

شركاء التنمية الرئيسيون للأمم المتحدة في ليبيا ---- 03

الفصل الأول: نظرة عامة حول ليبيا: التطورات الرئيسية في عام 2023 ---- 05

العاصفة دانيال والفيضانات الكارثية في شرق ليبيا (سبتمبر 2023 - أبريل 2024) ---- 07

الفصل الثاني: دعم الأمم المتحدة لأولويات التنمية في ليبيا في عام 2023 ---- 11

2.1. لمحة عامة على النتائج التي تم تحقيقها ---- 11

2.2. النتائج حسب أولوية ركائز إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ---- 13

الركيزة 1: السلام والحوكمة ---- 13

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية المستدامة ---- 19

الركيزة الثالثة: تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري ---- 23

الركيزة الرابعة: تغير المناخ والبيئة والمياه ---- 27

النتيجة الجماعية 1: الحلول الدائمة للنازحين داخلياً ---- 31

النتيجة الجماعية 2: إدارة الهجرة ---- 35

2.3. دعم الشراكات وتمويل أجندة عام 2030 ---- 39

2.4. توافق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها: نتائج عمل الأمم المتحدة معًا وبشكل أفضل ---- 41

2.5. التقيمات الدروس المستفادة ---- 41

2.6. استعراض مالي عام ---- 43

الفصل الثالث: محاور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2024 ---- 45

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية ---- 47

التمهيـــد

جـورجـيت غـانيـون

نائب الممثل الخاص للأمين العام -

المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا

نيابة عن الأمم المتحدة في ليبيا، يسعدني أن أقدم تقرير النتائج لعام 2023، الذي يوضح النتائج التي حققتها الأمم المتحدة في ليبيا في السنة الأولى من تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لليبيا (2023-2025). بالإضافة إلى ذلك، يستعرض التقرير نتائج استجابة الأمم المتحدة لأزمة الفيضانات الكارثية التي اجتاحت المنطقة الشرقية.

شهدت مدينة درنة والمناطق المحيطة بها في سبتمبر من عام 2023 فيضانات شديدة بسبب العاصفة دانيال و انهيار سدين. أدت هذه الكارثة - التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ ليبيا - إلى خسائر في الأرواح والبنية التحتية والخدمات الأساسية وكل ما هو اساسي لكسب العيش ، حيث فقد أكثر من 4,000 شخص حياتهم، ونزح 40,000 شخص في البداية من منازلهم. تأثر سكان درنة -بشكل خاص- بالفيضانات حيث فقدت العديد من الأسر أحباءها ومساكنها وممتلكاتها و مصادر كسب رزقها. و نتيجة لهذه لكارثة، هبت المجتمعات والسلطات الليبية في جميع أنحاء البلاد على الفور لتقديم المساعدة الطارئة والإنسانية والمأوي وكل ما يلزم لإعادة احياء المدينة ، حيث قدم الشركاء الدوليون الدعم في مجال البحث والإنقاذ والدعم الطبي وغيره من أشكال الدعم للاستجابة للأزمة في المناطق المتضررة، و قامت الأمم المتحدة بتفعيل آلية الاستجابة السريعة الخاصة بها وحولت التركيز على الفور إلى توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية. و بعد ستة أشهر من الأزمة، تمكنت الأمم المتحدة في ليبيا وشركاؤها في المجال الإنساني من الوصول إلى 247,000 شخص من أصل 250,000 شخص مستهدفين بالمساعدات الإنسانية، حيث قاموا بتوصيل مئات الأطنان من الإمدادات الطبية والغذاء والمياه ومواد الإغاثة، وقاموا بإعادة اصلاح بسيط لبعض المدارس والمرافق الصحية وشبكات المياه وتوفير الخدمات الأساسية. حققت استجابة فريق الأمم المتحدة القُطري الطارئة، بالتعاون مع السلطات و مع الليبيين، نتائج مهمة في دعم المتضررين، مع الانتقال إلى التعافي المبكر وإعادة الإعمار في عام 2024.

تطلبت هذه الفيضانات الكارثية تحولًا كبيرًا في التركيز البرامجي للأمم المتحدة في الربع الأخير من عام 2023، حيث تم إعادة تخصيص أولويات الموارد المادية و البشرية لتوفير الدعم الإنساني المنقذ لحياة الأشخاص المتضررين. و على الرغم من تعليق برامج التنمية، فقد حققت الأمم المتحدة في ليبيا نتائج إنمائية مؤثرة من خلال تنفيذ برامج بقيمة 105.2 مليون دولار امريكي عبر جميع نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لعام 2023.

يعد إطار التعاون المعني بليبيا بمثابة أداة انتقالية لدعم البلاد في عملية تعزيز جهود التنمية المستدامة و بناء السلام بما يتماشى مع أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. حيث يتم تنظيم عمل وتنفيذ برامج ونتائج كيانات الأمم المتحدة في ليبيا من خلال الأولويات المشتركة ما بين الحكومة و جميع الناس في ليبيا والأمم المتحدة و المحددة تحت إطار التعاون و التي تركز على السلام والحوكمة؛ التنمية الاقتصادية المستدامة، ؛ و التغير المناخي؛البيئة والمياه. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للمخاطر الإنسانية واحتياجات الحماية المتبقية من خلال النتائج الجماعية المتعلقة بالحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا وإدارة الهجرة.

والحوكمة؛ التنمية الاقتصادية المستدامة، ؛ و التغير المناخي؛البيئة والمياه. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للمخاطر الإنسانية واحتياجات الحماية المتبقية من خلال النتائج الجماعية المتعلقة بالحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا وإدارة الهجرة.

في عام 2023، حققت الأمم المتحدة في ليبيا نتائج مهمة في دعمها لليبيا من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. في مجال السلام والحوكمة، دعمت الأمم المتحدة انعقاد لجنة 6+6 التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لاعتماد قوانين انتخابات حيوية، و قدمت مراجعة شاملة وجدت أن القوانين تشكل أساسًا عمليًا للانتخابات، وقد دعمت هذه الخطوة المهمة عملية تمهيد الطريق امام البلاد لإجراء الانتخابات الوطنية، كما أدت الجهود المشتركة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 إلى صياغة خطط تنفيذية لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من البلاد.

لتعزيز التنوع الاقتصادي، أطلقت الأمم المتحدة، بالشراكة مع القطاع الخاص الليبي، منصة الاقتصاد الوطني لتوفير البيانات الاقتصادية لصانعي السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة. كما تم تطوير استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب الفني والمهني(TVET) بالتعاون مع وزارة العمل.

وشمل تركيز الأمم المتحدة على تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري تقديم الدعم لتنشيط القطاع الصحي في المقام الأول و لاسيما من خلال تطوير الاستراتيجيات وتقديم الخدمات ، وقد مكّن عمل الأمم المتحدة مع السلطات الحكومية أكثر من 1.5 مليون شخص من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية في جميع أنحاء ليبيا، و أدى الدعم المباشر الذي قدمته الأمم المتحدة إلى حصول 102,029 شخصًا على الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، و خاصة المتضررين من العاصفة دانيال. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدمًا كبيرًا في العمل مع نظرائها في الحكومة في تطوير استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى توفير شبكة أمان اجتماعي للأشخاص الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء ليبيا.

فيما يتعلق بالتغير المناخي والبيئة والمياه. فقد ساعدت برامج الأمم المتحدة ليبيا على تحقيق تغطية خدمات المياه الأساسية لنحو 68 في المائة من السكان ، وتزامن هذا العمل مع تطوير استراتيجية مبتكرة لمواجهة ندرة المياه من قبل وزارتي التخطيط والموارد المائية وبنك التنمية الأفريقي بدعم من للأمم المتحدة، نظراً لكون ليبيا تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميًا بين الدول الأكثر ندرة في المياه. كما دعمت الأمم المتحدة في ليبيا الحكومة في تطوير خطة وطنية للطاقة المتجددة و مسودة قانون الطاقة المتجددة.

وعملت الأمم المتحدة خلال العام 2023 على زيادة دعمها للجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات الليبية و الرامية لإيجاد حلول دائمة لجميع النازحين داخليا في ليبيا، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على خارطة طريق للحلول الشاملة للنازحين وتنفيذها. كما عملت الأمم المتحدة مع نظرائها الحكوميين لإجراء مسح تفصيلي حول مراقبة مخاطر الحماية ونوايا الحلول الدائمة وتقييمات المساعدة المقدمة للنازحين داخليًا بهدف تنفيذ خارطة الطريق.

شمل عمل الأمم المتحدة في إدارة الهجرة تقديم الدعم الإنساني ودعم عملية الحماية التي تلعب دورا في انقاذ حياة المهاجرين المستضعفين والأشخاص المعنيين بهذا الشأن ، حيث تلقى أكثر من 185,000 فرد استشارات طبية واستفاد أكثر من 55,000 شخص من خدمات الاستجابة المتعلقة بالهجرة وإدارة الموارد ، و بصرف النظر عن التدخلات الإنسانية المستمرة في مراكز الاحتجاز والمرافق الحدودية ونقاط النزول لدعم الأشخاص الأكثر ضعفاً ، ساهمت الأمم المتحدة في تطوير أول استراتيجية وطنية شاملة للهجرة في ليبيا و أيضا في الجهود المبذولة لتنظيم القوى العاملة بما في ذلك تعزيز تنظيم العمالة الوافدة.

في عام 2023، قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا- بصفتها قائدة ركيزة السلام والحوكمة في إطار التعاون- وفريق الأمم المتحدة القُطري بزيادة تنفيذ البرامج المتكاملة كلما كان ذلك ممكنًا، وبذل جهود مشتركة لتحقيق النتائج ضمن إطار التعاون.

توضح النتائج التنموية الواردة في التقرير، إلى جانب الاستجابة الإنسانية الطارئة للأمم المتحدة لعاصفة دانيال، التزام الأمم المتحدة القوي والمستمر بدعم مستقبل ليبيا المزدهر. وبموجب المبادئ التوجيهية لإطار التعاون ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا العمل مع الشركاء للمساهمة بفعالية في بناء السلام و التنمية المستدامين لصالح جميع الناس في ليبيا.

الأمم المتحدة في ليبيا

تتكون الأمم المتحدة في ليبيا من 16 وكالة وصندوقًا وبرنامجًا تابعًا للأمم المتحدة، مقيمة وغير مقيمة، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لدعم ليبيا في تعزيز السلام والتنمية المستدامين، و للدفع بعجلة أهداف التنمية المستدامة، وأجندة 2030.

الوكالات المقيمة

الوكالات غير المقيمة

شركاء التنمية الرئيسيون للأمم المتحدة في ليبيا

خلال عام 2023، دعمت الأمم المتحدة في ليبيا النهوض بأولويات التنمية والسلام المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة من خلال التعاون المثمر **مع 22 وزارة؛ و41 مؤسسة؛ و19 دولة عضو؛ و28 جهة مانحة؛ و8 صناديق عالمية تابعة للأمم المتحدة. القائمة الكاملة مرفقة في نهاية التقرير.**

أهم عشرة شركاء تمويل

أثناء إطلاق أنشطة غرف مونتيسوري، يشعر الأطفال بالسعادة لقدرتهم على التعبير والحصول على مواد تعليمية شاملة. © UNICEF

نظرة عامة عن بعض المعلومات و الأرقام الأساسية في ليبيا:

مؤشر مدركات الفساد المرتبة **170** (من بين 180 دولة)[4]

معدل البطالة **19.6%** (مقابل معدل البطالة العالمي 5.4%)[3]

مؤشر التنمية البشرية: **0.746** (المرتبة 92 من بين 193 دولة)[2]

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **1.2%** (2022)

عدد السكان **6.9 مليون نسمة**[1]

حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي **0.03%**[8]

انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد **8.5** طن (أعلى انبعاثات غازات دفيئة للفرد في أفريقيا)[7]

مؤشر الإجهاد المائي المرتبة **11** في العالم

تغطية الخدمات الصحية الأساسية **62%**[6]

المؤشر العالمي لحرية الصحافة الترتيب العالمي **149** (من بين 180 دولة)[5]

التطورات الرئيسية في السياق السياسي والاقتصادي والأمني وحقوق الإنسان

استمرت ليبيا خلال عام 2023 في مواجهة عقبات كبيرة في تعزيز الجهود السياسية والأمنية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان و الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامين.

ظل المشهد السياسي معقدا، متسماً بوجود سلطات متوازية- مع حكومة الوحدة الوطنية في الغرب والحكومة المعتمدة من مجلس النواب في الشرق، وكما اتسم المشهد السياسي بقيادة مجزأة للدولة و التي تعيق جميعها الطريق نحو إجراء انتخابات وطنية شاملة وذات مصداقية. كما شهدت الجهود المتواصلة لدفع العملية السياسية اعتماد إطار دستوري وقانوني للانتخابات في عام 2023 - من قبل اللجنة المشتركة 6+6- وهو ما يمثل علامة فارقة بعد تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى في ديسمبر 2021. بينما رحبت الأمم المتحدة بهذه الجهود التعاونية معتبرة إياها تسوية وسط ديناميكيات معقدة و مشكلة بذلك أساسًا عمليًا لإجراء الانتخابات؛ استمرت وجود عقبات كبيرة متسمة بتردد المؤسسات الليبية الرئيسية لمعالجة القضايا العالقة و المتنازع عليها مما أعاق التوصل إلى تسوية سياسية سلمية. بالإضافة إلى ذلك، أعاق الانقسام المستمر بين المؤسسات الوطنية تبني ميزانية وطنية لتوجيه الإنفاق العام، مما أدى إلى استمرار نقص الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة والتوزيع غير العادل لثروات البلاد.

1. صندوق النقد الدولي. بيانات الدولة 2024. https://www.imf.org/en/Countries/LBY#countrydata
2. ويقيم مؤشر التنمية البشرية متوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة مديدة وصحية، والحصول على المعرفة، ومستوى معيشي لائق. من بين التصنيفات العالمية الأربعة لمؤشر التنمية البشرية (منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جدًا)، فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية في ليبيا البالغة 0.746 تضع البلاد في فئة التنمية البشرية العالية مما يضع البلاد في المرتبة 92 من أصل 193 دولة وإقليمًا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2024. تقرير التنمية البشرية 2023-2024. https://www.undp.org/libya/publications/libyas-human-development-summary-2023-2024
3. البنك الدولي
4. منظمة الشفافية الدولية 2023. مؤشر مدركات الفساد 2023. https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/lby
5. مراسلون بلا حدود 2023. ليبيا. https://rsf.org/en/country/libya.
6. تقارير الأمم المتحدة في ليبيا
7. المنظمة الدولية للهجرة 2022. صحيفة حقائق الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ليبيا 2022. https://libya.iom.int/resources/un-climate-change-fact-sheet.
8. تحليل قطري مشترك للأمم المتحدة في ليبيا. تحديث 2023.

احتفل برنامج الأغذية العالمي في ليبيا بيوم الأغذية العالمي 2023 مع اليونيسف ومنظمة إنترسوس وأكثر من 50 طفلاً في مركز بيتي بطرابلس. وكجزء من الاحتفال، أتيحت الفرصة للأطفال للتعلم والمناقشة والاستمتاع بعجائب الطعام من جنسيات مختلفة. © WFP

وفي الوقت الذي مثل فيه إعادة توحيد البنك المركزي الليبي تقدما في المجال الاقتصادي الليبي إلا إن التحديات الأساسية لا تزال تجعل الاقتصاد الليبي والشعب الليبي عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. على الرغم من الحفاظ على إنتاج مستقر للنفط مستقر تم تسجيل انخفاض بنسبة 6.5٪ في عائدات النفط في عام 2023 مقارنة بعام 2022[9]، ويعزى ذلك أساسًا إلى الانخفاض العالمي في أسعار النفط. علاوة على ذلك، واجهت البلاد عجزًا قدره 9.9 مليار دولار أمريكي في الإنفاق العام بالعملات الأجنبية والذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء خلال الربع الأخير من عام 2023. بعد تخصيص استثنائي مرتفع لفصل التنمية في الميزانية الوطنية في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، شهد عام 2023 انخفاضًا بنسبة 31.4٪ في فصل التنمية مما يعكس تغير أولويات الميزانية، حيث تم تخصيص ما يقرب من نصف الميزانية الوطنية مرة أخرى للرواتب.

ظل الوضع الأمني العام هشاً مع وقوع اشتباكات مسلحة متفرقة بين الجهات الأمنية في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى التحديات الأمنية، فقد تدهور الوضع العام لحقوق الإنسان خلال العام مع استمرار الانتهاكات بما في ذلك الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعديات على حقوق السكن والأراضي والممتلكات، وتزايدت حدة الممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات، وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات متزايدة مصحوبة بزيادة التدقيق في أنشطة منظمات المجتمع المدني. و في عام 2023 استمر الاتجار بالأشخاص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين والأشخاص المعنين و التي ترتكبها الجهات الحكومية وغير الحكومية مع الإفلات من العقاب.

9. مصرف ليبيا المركزي، بيان الإيرادات والإنفاق لعام 2023. https://cbl.gov.ly/en/revenue_and_expendit/.

عاصفة دانيال والفيضانات الكارثية في شرق ليبيا (سبتمبر 2023 - أبريل 2024)

في 10 سبتمبر 2023، ضربت عاصفة دانيال شمال شرق ليبيا، مما أدى إلى هطول أمطار غزيرة وفيضانات مفاجئة نتج عن ذلك تأثر عشرون بلدية بشدة، - خاصة مدينة درنة الساحلية - حيث انفجر سدان رئيسيان مما أدى إلى فيضانات مدمرة اجتاحت وسط المدينة، مسببة دماراً واسع النطاق وخسائر في الأرواح وعزل المدينة في الأيام الأولى بسبب تضرر البنية التحتية الحيوية بما في ذلك الطرق والاتصالات.

رأيت الفيضانات تحيط بالمبنى متجهة نحو البحر، ومعها يُجرف الناس، وهم ينادون. كان البعض يتلون الدعاء، وسمعت الأطفال ينادون على والدهم."

"كنت أبحث عن بيتي، لكنني لم أرَ شيئًا، لا بيتي، ولا حيّنا بأكمله. لقد اختفى."

ناجون من الفيضانات

عدد النازحين داخلياً عند بداية الفيضانات
44,862[10]

المفقودين
3,000

الوفيات
5,923

الأشخاص المستهدفون في نداء الاستجابة العاجلة لفيضانات ليبيا
250,000

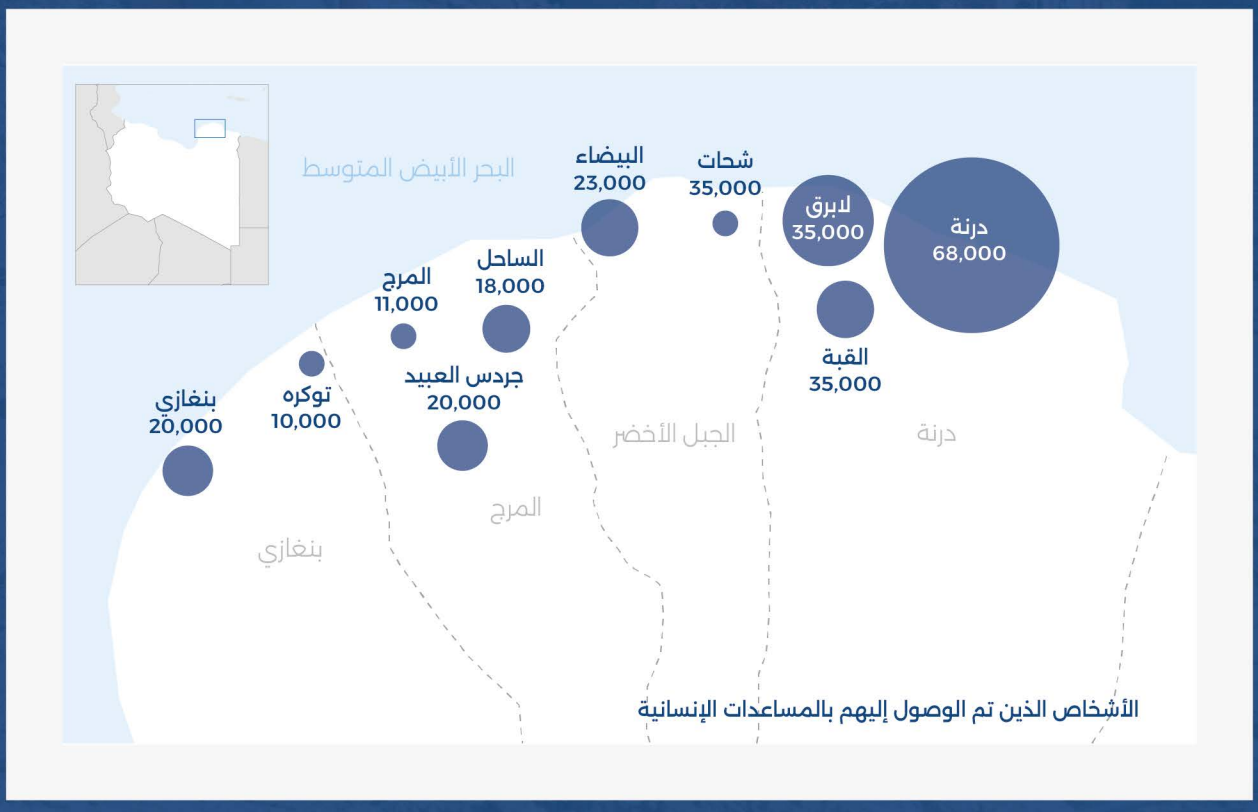

10. اعتبارًا من مارس 2024، وفقًا لتقييم مصفوفة تتبع النزوح، تحسنت ظروف معيشية حوالي 28 ألفًا من هؤلاء النازحين داخليًا بسبب المساعدة التي تلقوها وربما لم تعد لديهم احتياجات متعلقة بالنزوح أثناء انتقالهم إلى مسارات الحلول. ويخضع الـ 12 ألفًا المتبقين للتقييم والرصد المستمر، ومن المتوقع أن يتحسن وضعهم من خلال المساعدة المستمرة، مما قد يؤدي إلى تقليل عددهم بشكل أكبر.

الدمار في وسط مدينة درنة خلال مهمة تقييم الأضرار في المدينة
OCHA © .

تم في 11 سبتمبر تفعيل آلية الأمم المتحدة للاستجابة السريعة لتقديم المساعدة الطارئة للأشخاص المتضررين، بما في ذلك قدرات الأمم المتحدة الإضافية المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، لدعم تنسيق عمليات البحث والإنقاذ والإغاثة الإنسانية ، وفي 14 سبتمبر، أطلق منسق الشؤون الإنسانية نداءً عاجلاً يطلب فيه 71.4 مليون دولار أمريكي لتقديم الدعم الإنساني إلى 250,000 شخص من خلال 30 شريكًا.

دعمت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في الفترة الممتدة من سبتمبر 2023 إلى أبريل 2024 247,000 شخصا في 40 موقعًا:

- الصحة – 202,265
- المياه والصرف الصحي – 82,596
- الأمن الغذائي وسبل العيش – 38,970
- المأوى والمواد غير الغذائية – 25,637
- التعافي المبكر – 16,650
- الحماية – 17,376
- التغذية – 10,500

و طوال فترة الاستجابة قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني المساعدات الإنسانية من خلال تنسيق التقييمات والاستجابات بشكل وثيق حيث تم استهداف الأشخاص الأكثر ضعفا بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء. وقد سهلت المساعي الحميدة التي بذلتها الأمم المتحدة - بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية - وصول الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني إلى الأشخاص والمناطق المتضررة، وضمنت بقاء المساعدة الإنسانية ذات أهمية وتأثير. وتم تعزيز آلية الملاحظات والشكاوى وغيرها من التدابير كجزء من الجهود المبذولة لضمان المساءلة أمام الفئات المتضررة.

نظرة عامة حول التمويل المخصص للنداء العاجل للاستجابة للفيضانات في ليبيا (اعتبارًا من 31 مارس 2024)

المساهمات المقدمة من كل شريك تمويل للاستجابة لطوارئ الفيضانات[11]

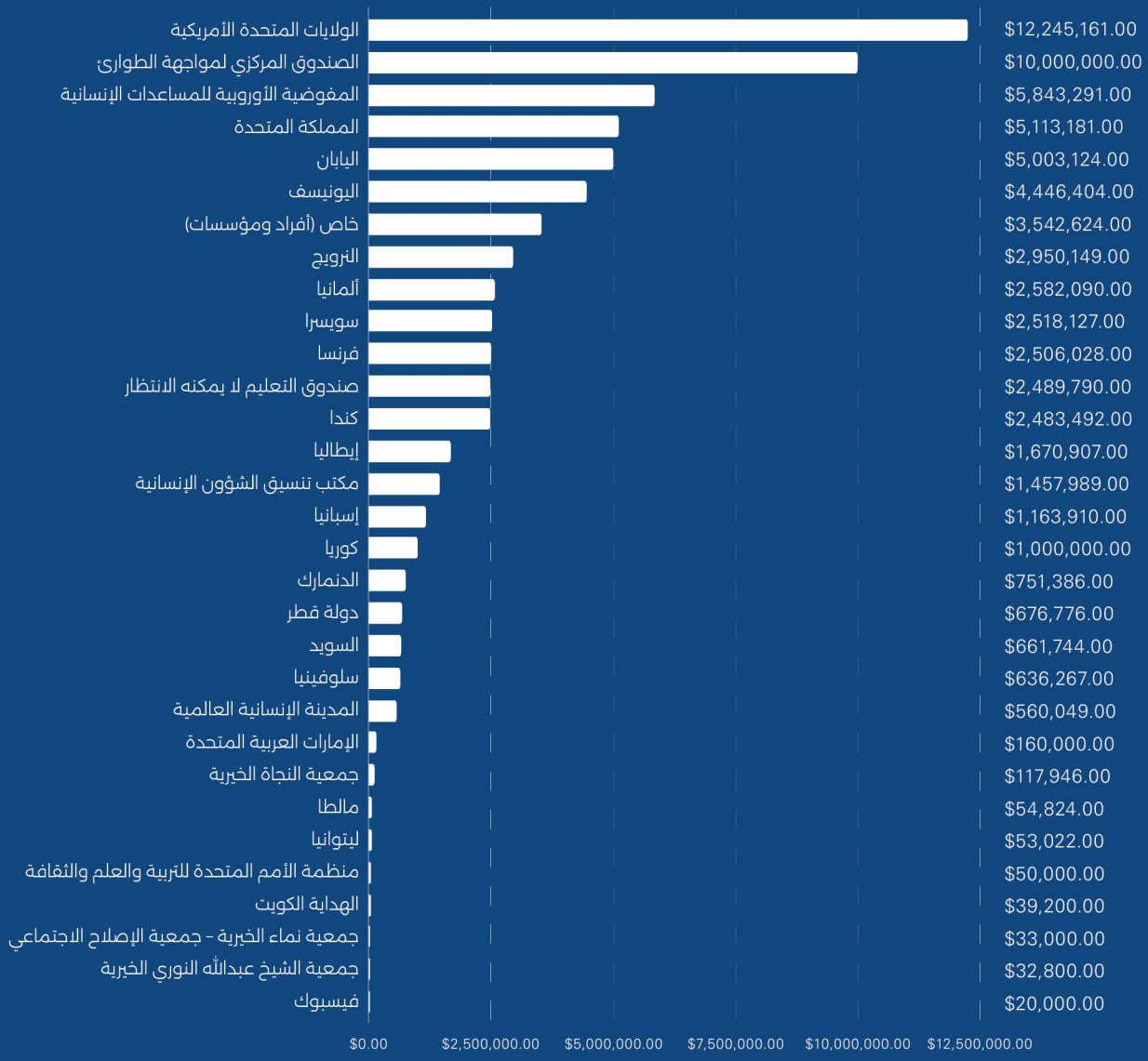

معدل تمويل النداء العاجل

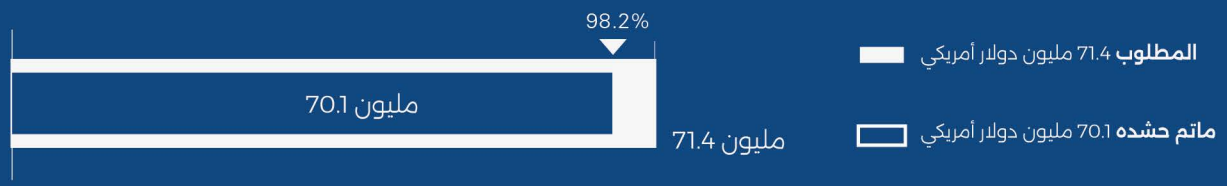

11. يتضمن توزيع المساهمة لكل شريك تمويل محدد للاستجابة لطوارئ الفيضانات المساهمات المستلمة للأمم المتحدة فقط.

تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لإعداد التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في ليبيا، الذي يقدم تحليلاً شاملاً للأضرار والخسائر القطاعية و احتياجات التعافي وإعادة الإعمار ، باستخدام منهجية راسخة عالميًا تغطي تقريباً كافة قطاعات الاقتصاد الليبي[12].

الأثر المقدر للفيضانات

- **الأضرار 1.0 مليار دولار أمريكي**
- **الخسائر 0.6 مليار دولار أمريكي**
- **الاحتياجات 1.8 مليار دولار أمريكي**

مع انتهاء عملية الاستجابة الإنسانية الطارئة للفيضانات في عام 2024، عززت الأمم المتحدة في ليبيا جهودها للمساهمة في أولويات التعافي وإعادة الإعمار، و ذلك من خلال إطار التعاون ، ومع الانتهاء من النداء العاجل في مارس 2024، تهدف الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني إلى الإنهاء التدريجي لتقديم المساعدة الإنسانية بحلول يونيو 2024، مع تلبية الاحتياجات المتبقية من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض ودعم التعافي على مدار العام. وتقوم الأمم المتحدة بوضع إطار تخطيط للتعافي لتوجيه جهود التعافي وإعادة الإعمار على المدى المتوسط التي تبذلها الأمم المتحدة وشركائها.

توفر المفوضية مساحات صديقة للأطفال حيث يمكن للأطفال اللاجئين المشاركة في أنشطة ممتعة بينما تنتظر أسرهم التسجيل والمقابلات. © UNHCR

12. البنك الدولي 2024. العواصف والفيضانات في ليبيا 2023: تقييم سريع للأضرار والاحتياجات. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/c3127392-deda-4651-91a3-9fc22b9c53c6

1.2. لمحة عامة على النتائج التي تم تحقيقها

أين عملت الامم المتحدة خلال عام 2023

بالرغم من التحديات التي تفرضها حالة الجمود السياسي في البلاد وهيكل الحوكمة المجزأ واصلت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 جهودها الرامية لدعم ليبيا في تعزيز السلام والتنمية المستدامة ومعالجة المخاطر والاحتياجات الإنسانية المتبقية إضافة لتلك المتعلقة بالحماية.

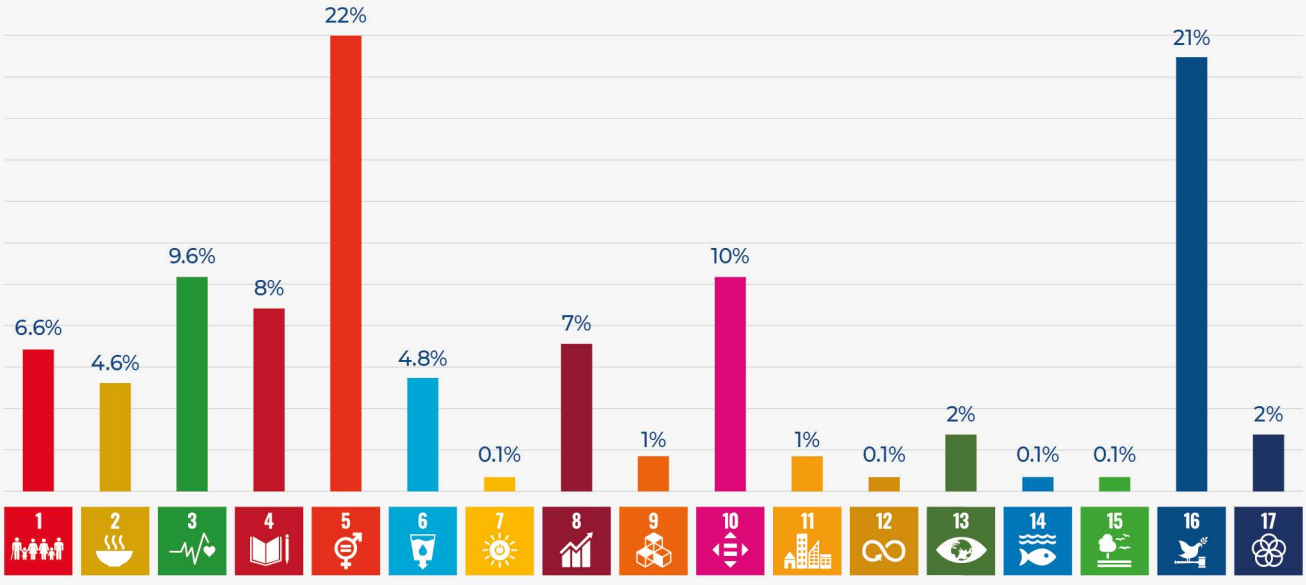

تدخلات الأمم المتحدة لعام 2023 حسب أهداف التنمية المستدامة

لزيادة الوعي بأهمية التغذية المدرسية، قام برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع شركائه المحليين بتيسير جلسات توعية لأطفال المدارس خلال العطلة الصيفية في نوادي كتب الأطفال. © WFP

01

2.2. النتائج حسب أولوية ركائز إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

الركيزة 1: السلام والحوكمة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

UNODC | UNDP | UN WOMEN | unicef for every child | UNHCR | UNFPA | IOM UN MIGRATION | World Health Organization

موافقة الحكومة على استراتيجية حماية للمدافعات عن حقوق الإنسان

مصادقة مجلس النواب على قانون يسهل منصة فضاء مدني حرة وغير مقيدة

المناصرة والمساعدة الفنية لاعتماد أصحاب المصلحة الليبيين قوانين انتخابية معدلة

صياغة آلية تنسيق دولية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتسهيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا

صياغة السلطات الليبية لخطط تشغيلية لسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية

تعلم أطفال المدارس في طرابلس عن تغير المناخ من قادة شباب برنامج "رائدات" التابع للأمم المتحدة في ليبيا © UNSMIL

في قلب ليبيا: رحلة برنامج "رائدات" إلى مدينة لبدة الكبرى

في سبتمبر 2023، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) بقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) برنامج "رائدات". هذه المبادرة الرائدة جمعت 30 شابة ليبية من خلفيات متنوعة، كل واحدة منهن لديها قصة مميزة و توحدهم رؤية مشتركة لتشكيل مستقبل بلادهم. جاء تأسيس البرنامج من إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة تحت الركيزة الأولى، التي تهدف إلى تمكين الشعب الليبي، خاصة الشباب والنساء، لممارسة حقوقهم بشكل كامل والمساهمة في بناء مجتمع شامل، مستقر، ديمقراطي، ومتصالح. برنامج "رائدات" هو سلسلة من الجلسات التدريبية التي تسعى إلى تنمية جيل من النساء الشابات المثقفات، المتمكنات، والفاعلات، المستعدات لممارسة حقوقهن وقيادة بناء مجتمع ليبي متصالح. يبرز برنامج "رائدات" التزام الأمم المتحدة برعاية قادة الغد من أجل مستقبل أكثر عدالة واستدامة لجميع سكان ليبيا، مع الاعتراف العميق بالتراث الثقافي الغني للبلاد.

تعزيز المسار الديمقراطي في ليبيا من خلال الانتخابات

قامت الأمم المتحدة في ليبيا ببناء شراكات ديناميكية مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم مسار ديمقراطي مرن وشامل في ظل السياق السياسي الصعب في ليبيا. تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ومبادرة تمكين الانتخابات لعام 2023 فقد تم تقديم الدعم الفني لاستكمال الإطار الانتخابي للانتخابات، كما تم تنفيذ دبلوماسية متواصلة لبناء أرضية مشتركة و لدعم العمليةالانتخابية، بالإضافة الى تسهيل الحوار بين الجهات الأمنية و المجتمع المدني. تُرجمت جهود الأمم المتحدة إلى نتائج ملموسة بلغت ذروتها في الإنجازات التي حققتها اللجنة المشتركة 6+6 [13] المكونة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والتي أدت إلى إقرار القوانين الانتخابية الأساسية من قبل مجلس النواب. بحلول نهاية عام 2023، وجهت الأمم المتحدة في ليبيا جهودها نحو جمع الجهات الفاعلة المؤسسية الخمسة الرئيسية لمعالجة القضايا المتبقية المتنازع عليها.

بالتزامن مع ذلك، و في إطار التزام الأمم المتحدة بتعزيز الحوكمة الديمقراطية وخلق بيئة انتخابية ملائمة، فقد تلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات دعما تحويليا شمل تعديل السياسات، وبناء قدرات 75 موظفًا حول مبادئ العملية الديمقراطية، والتحضير لتسجيل الناخبين، و الشروع في أول نظام بيومتري للتحقق من الناخبين في ليبيا. ولتعزيز مشاركة النساء الآمنة والهادفة في العمليات الانتخابية في ليبيا تعاونت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجال التشريعات الانتخابية وأدوار النساء البرلمانيات ومشاركة وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، عززت 20 [14] امرأة مؤثرة فهمهن للقوانين والعمليات الانتخابية من خلال مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة في ليبيا، وأنشأن شبكة داعمة لمعالجة العنف السياسي.

تم أيضاً تمكين ثلاثة وسبعين (73) ضابط أمن، و192 محاميًا وقاضيًا، و38 عضوًا منتخبًا حديثًا في المجالس البلدية لإدارة العمليات الانتخابية والمساهمة في نجاح الانتخابات الديمقراطية، كذلك وتعاونت الأمم المتحدة مع قادة الجماعات المسلحة من جميع أنحاء البلاد بالتعاون مع اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 بهدف دعم بيئة ملائمة للعملية الانتخابية، وضمان الأمن، وحماية المدنيين، وبناء الثقة بين الأطراف.

الإصلاح الدستوري

قدمت الأمم المتحدة في ليبيا المساعدة الفنية لتعزيز العملية الانتقالية في ليبيا والتي تُوجت باعتماد التعديل الدستوري من قبل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ، وقد مهد ذلك الطريق لإنشاء اللجنة المشتركة 6+6 المكلفة بصياغة قوانين الانتخابات الرئاسية و قوانين انتخابات مجلس الأمة .و تلقت اللجنة دعم من خلال فريق متخصص من الأمم المتحدة عقب تشكيلها و ذلك لتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات، وكما تم عقد عدة مبادرات لبناء الثقة بين اللجنتين ودعم استكمال القوانين الرئاسية و قوانين انتخاب مجلس الأمة الأولية .وعلى الرغم من مواجهة عقبات خلال عملية الصياغة الأولية فقد ساهمت مشاركة الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين - ولا سيما المفوضية الوطنية العليا للانتخابات - في إقرار وإصدار القوانين الانتخابية المعدلة في عام 2023 ،وفي الوقت نفسه، تم تقديم الدعم الفني من خلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتعزيز هذه القوانين والتأكد من قابليتها للتطبيق، تضمنت التحسينات الرئيسية أحكاما بشأن أهلية التصويت للأفراد العسكريين، وإجراء انتخابات متزامنة في الجولة الثانية، و وتحسين آلية حل النزاعات الانتخابية.

تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة و الجامعة لجميع الأطراف والقائمة على الحقوق

دعمت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 المصالحة الوطنية الشاملة والعدالة والمساءلة لضحايا النزاع و ذلك من خلال التعامل مع جهات فاعلة متنوعة والتركيز على العمليات الانتقالية الرئيسية، وأُجريت مشاورات موسعة شملت أكثر من 350 ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري، و النزوح، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والإعدامات التعسفية. ساهم الضحايا وممثلوهم في إعداد ورقة مناصرة شاملة لدمج أصوات الضحايا في آليات العدالة الانتقالية المستقبلية، بالإضافة إلى اعداد تقريرين حول الانتهاكات المتعلقة بالإخلاء.

استنادًا إلى رؤى الهيئات الحكومية الرئيسية[15]، نشرت الأمم المتحدة تقريرًا شاملاً عن حقوق و انتهاكات الإسكان والأراضي والممتلكات في ليبيا - لا سيما داخل المجتمعات النازحة داخليًا- مقدمة بذلك توصيات للتعويض المستقبلي كجزء من جهود العدالة الانتقالية، وتم تقديم المساعدة الفنية لمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية لمواءمة تدابير العدالة الانتقالية في ليبيا مع المعايير الدولية، تم تجهيز أكثر من 30 منظمة غير حكومية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، كما تلقت الجهات الفاعلة القضائية[16] الدعم لتحديد التحديات التي تواجه التحقيقات في المقابر الجماعية، مما نتج عنه الوصول لتوصيات حاسمة بالخصوص، وشملت الجهود الموازية دعم التماسك الاجتماعي المحلي وبناء السلام، بما في ذلك إنشاء منصة لرصد التوترات و تقديم التدريب على التماسك الاجتماعي وبناء السلام المحلي لـ 24 موظفًا حكوميًا و14,430 فردًا.

13. كجزء من التعديل الدستوري رقم 13، تم تشكيل لجنة مشتركة مكونة من 12 عضوًا من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، يتكون كل منهما من ستة أعضاء، لإعداد قوانين الانتخابات.
14. تضمنت ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والسياسيين وقادة شبكات النساء (بما في ذلك ممثلي النساء النازحات داخليًا) والشباب والنساء ذوي الإعاقة.
15. تضمنت مسؤولين من وزارة شؤون النازحين الداخليين، وزارة العدل، وسلطات تسجيل الممتلكات العقارية.
16. تضمنت مكتب النائب العام، والهيئة العامة للبحث عن المفقودين، ووزارة العدل، والادعاء العسكري، ومنظمات ضحايا الجرائم.

نحو فضاء مدني نابض بالحياة

أولت الأمم المتحدة في ليبيا خلال عام 2023 تعزيز فضاء مدني مفتوح وآمن، مع التركيز بشكل خاص على النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن، وقد تجسد هذا العمل في مصادقة مجلس النواب على قانون لإنشاء منصة للفضاء المدني الحر وغير المقيد وموافقة الحكومة على استراتيجية حماية للمدافعات عن حقوق الإنسان.

كما تم إحراز تقدم كبير في الدفع بمشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة والذي تميز بالتزام مجلس النواب بالدعوة لمشروع القانون داخل البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، تناولت حملة مناصرة شاملة للقضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتمييز والإساءة، في الوقت الذي عملت فيه المبادرات - بما في ذلك حملة الـ 16 يومًا من النشاط، وخطة عمليات الوساطة الشاملة وبناء السلام[17] في ليبيا- على تمكين النساء والشباب من تعزيز مهاراتهم في التواصل والقيادة. كما قامت الأمم المتحدة أيضًا برصد خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل نشط بما في ذلك من خلال إقامة تعاون مع شركة ميتا (META) لمكافحة العنف عبر الإنترنت ضد المرأة، وتدريب 16 امرأة على الأمن الرقمي وأدوات الإبلاغ .

تعزيز التخطيط الوطني المتكامل القائم على الأدلة

عززت الأمم المتحدة في ليبيا خلال عام 2023 قدرة الحكومة على التخطيط القائم على الأدلة والموجه نحو النتائج، مع التركيز على البرامج التي تستجيب لاحتياجات الشباب والنساء. تم تطوير ملف الشيخوخة في ليبيا والذي تقوم الحكومة بمراجعته، مما يمهد الطريق لتطوير سياسات أكثر استنارة وتخطيط اقتصادي أكثر فعالية. بينما استمرت الجهود للتحضير لإجراء تعداد سكاني وطني في عام 2024.

تم تعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها لدى مكتب الإحصاء والتعداد من خلال تدريب مخصص لتسعة موظفين على تصميم الاستطلاعات ومعالجة البيانات وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم المساعدة الفنية والأدوات للممارسين من عدة وزارات ومؤسسات حكومية لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني، وإعادة الإعمار، وإدارة البيانات، وحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات.

تعزيز الحوكمة القائمة على الحقوق وسيادة القانون

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 دعمها للمؤسسات الحكومية الأساسية لتعزيز الحوكمة العادلة القائمة على الحقوق وسيادة القانون. وبالتعاون مع مكتب النائب العام تلقت النيابة العامة الدعم لتنفيذ استراتيجية التطوير المؤسسي والتنظيمي لمكاتب النيابة العامة، بما في ذلك من خلال رقمنة نظام النيابة وتدريب الموظفين. كما تم دعم نظام القضاء العسكري لتعزيز الإصلاح الشامل للقضاء العسكري، بما في ذلك تحديث وتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل القضائية بهدف إنشاء آلية إقليمية للتعاون في المسائل القضائية[18].

وعززت الحكومة قدرتها على تنفيذ الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة توصيات حقوق الإنسان، ومواءمة قانون العقوبات الليبي مع المعايير الدولية للتنفيذ من قبل وزارة العدل، وتم تنظيم دورات تدريبية متخصصة حول حقوق الإنسان الدولية وقيم سيادة القانون في الأمم المتحدة لفائدة الشرطة القضائية، ومسؤولي الأمن الداخلي، ومديري السجون، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. كما تلقى واحد وعشرون (21) فرداً[19] تدريباً على آليات إعداد التقارير الدولية. ولمكافحة الجرائم المالية دعمت الأمم المتحدة في ليبيا وزارة التربية والتعليم في تطوير وتنفيذ مناهج ومواد لمنع الفساد بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد التابعة للحكومة الكويتية.

حقوق الانسان.

أوفدت الأمم المتحدة في ليبيا بعثات في جميع أنحاء البلاد للتحقق من التقارير التي تفيد بوقوع خسائر مدنية والتحقيق في حالات الإخلاء القسري وانتهاكات حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، كما قامت الأمم المتحدة - بصفتها الرئيس المشارك لفريق العمل المعني بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان- بتأمين التوقيع على إعلان النوايا مع المجلس الرئاسي لتعزيز التعاون وضمان دمج حقوق الإنسان في المسارات السياسية للعملية السياسية الليبية.

17. خطة مدتها ثلاث سنوات (2023-2025)، بقيادة الأمم المتحدة، تهدف إلى توجيه الجهود في ليبيا نحو تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في العمليات السياسية.
18. الدول المشاركة في المبادرة الإقليمية تشمل تونس والمغرب والجزائر.
19. وشمل ذلك مشاركة 16 امرأة تم اختيارهن لخبرتهن وأدوارهن القيادية.

تماشيًا مع التزامات ليبيا الدولية وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 41/52 (أبريل 2023)، تم تقديم دعم منظم لجهود الحكومة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. تم دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للامتثال لالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها ليبيا، و قامت الجهات الفاعلة الرئيسية - بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي - وكذلك السلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني، بوضع خطة عمل لتعزيز توصيات بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، تلقى ممثلو 20 منظمة مجتمع مدني تدريبًا على توصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق ووضع خطة عمل.

و من أجل النهوض بأجندات المرأة والسلام والأمن، تعاونت 17 مدافعة عن حقوق الإنسان مع الأمم المتحدة في ليبيا لصياغة إطارتوصيات لمواجهة التهديدات التي تواجه النساء في المناطق المتضررة من النزاع وتحسين الاستجابة النظامية. تم دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الليبي والمدافعات عن حقوق الإنسان لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل في عام 2020 وإعداد تقارير منتصف العام للاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان، بالتوازي مع هذه الجهود قامت 148 محامية بتعزيز قدراتهن في مواضيع مختلفة بما في ذلك مدونة أخلاقيات المحامين الليبيين[20] ، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقضاء على العنف ضد المرأة، و كذلك إطار العدالة الجنائية الدولية.

نحو إصلاح تحويلي لقطاع الأمن

اتبعت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 نهجا شاملا لإصلاح قطاع الأمن يستهدف التخطيط الاستراتيجي والقدرات التشغيلية للحفاظ على سلامة المجتمع وأمنه ، ولكي يتم دعم إنشاء هيكل أمني شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية تم وضع سلسلة من فعاليات بناء القدرات - بما في ذلك مع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة[21]- لوضع الأساس لتطوير استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن و الحوكمة. و تناولت ورش العمل مع منظمات المجتمع المدني والحوارات بين الدول الأعضاء واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، والذي أدى إلى إعادة تحديد الأهداف. وبالتوازي مع ذلك، راقبت الأمم المتحدة في ليبيا عن كثب و عالجت على الفور المسببات المحتملة للانتهاكات ، بما في ذلك الخطاب التحريضي، وخطاب الكراهية، والمناورات العسكرية، و الاشتباكات للحفاظ على وقف إطلاق النار. وكان أحد الإنجازات المهمة هو صياغة مدونة سلوك لجميع الوحدات الأمنية والعسكرية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، بهدف الحد من العنف ومنعه في المناطق السكنية، وتعزيز المساءلة، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.

لتعزيز أمن المجتمع، تم دعم عدة مؤسسات حكومية لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الألغام، حيث تلقى (26) من ضباط الشرطة الجنائية تدريبًا متخصصًا في إدارة تحقيقات ما بعد الانفجار، باستخدام تقنيات إدارة حوادث الأجهزة المتقدمة وأدوات الإسعافات الأولية الفردية ، بالإضافة إلى ذلك، خضع 16 ضابطًا لتدريب المدربين لضمان الحفاظ على قدرة التدريب الداخلي المستدامة داخل أجهزة الأمن الليبية، وضع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام معيارًا لنزع الالغام من الأراضي وعزز قدراته على المراقبة حيث تلقى 16 ضابطًا تدريباً مستهدفًا للمهارات.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

قدمت الأمم المتحدة في ليبيا المشورة والدعم الاستراتيجي في مجال السياسات الاستراتيجية المتعلقة بدمج عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن العملية السياسية، مع التركيز على التخطيط المستقبلي. حيث تم تفعيل آلية تنسيق دولية تتألف من الأمم المتحدة والدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وبمشاركة المنظمات الدولية خلال عام 2023 بهدف تسهيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل موثوق وقابل للتحقق وشامل.

كما تم إحراز تقدم في دفع تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. حيث تم تفعيل لجنة تواصل و تنسيق تضم ممثلين من ليبيا والسودان والنيجر وتشاد، والتي اجتمعت على مدار العام ، و قامت السلطات الليبية بصياغة خطط تنفيذية لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية بدعم من خبراء دوليين بما في ذلك مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، كما تلقى أصحاب المصلحة المعنيون[22] بمراقبة وقف إطلاق النار المساعدة الفنية، بما في ذلك التوجيه بشأن السلامة والأمن في التعامل مع الأسلحة والذخيرة، و إعداد الخطط التشغيلية، ومناطق التجمع الاستراتيجية، ونماذج خاصة بالتقارير.

20. تمت صياغة الوثيقة وتنسيقها وتسهيلها في البداية من خلال مبادرة سيادة القانون خلال الفترة 2021-2022.
21. تتضمن مشاركة أعضاء لجنة الجيش المشتركة 5+5 ومختلف منظمات المجتمع المدني.
22. بما في ذلك المراقبين المحليين (4+4) ورئيس اللجنة الفرعية للعمليات المتعلقة بالتخلص من الالغام، بالإضافة إلى نقطتي اتصال معينتين من قبل لجنة الجيش المشتركة 5+5.

02

الركيزة 2: التنمية الاقتصادية المستدامة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

FAO · International Labour Organization · IOM UN MIGRATION · UNDP · UNFPA · unicef for every child · UNIDO · WFP

صياغة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب الفني والمهني

إطلاق المنصة الاقتصادية الوطنية لتزويد صناع السياسات بالبيانات الاقتصادية الأساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة

تقديم الدعم الفني لإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي

704

خلق 704 فرصة عمل

6,983

تقديم التدريب المهني لـ 6,983 فرداً

إبرام اتفاقية تنقل العمالة بين ليبيا والنيجر

إعلان الفائزة بجائزة TEC+ السيدة جميلة بشير © UNDP

قوة العزم: نسج أقمشة الصمود في جنوب ليبيا [رحلة جميلة]

في مدينة أوباري، رمز روح المبادرة وتمكين المرأة هو شركة "الجميلة"، وهي شركة خياطة وتدريب تأسست على يد السيدة جميلة. تأسست هذه الشركة المبتكرة في عام 2018، وقد غيرت مشهد الموضة وحياة النساء في جنوب ليبيا، مما أدى إلى تكريم جميلة بلقب بطل TEC+[23] .

"في عام واحد فقط، نجحنا في توسيع فريقنا من خلال ضم 11 امرأة ، فرؤيتي هي تنمية شركتنا لتشمل أكثر من 60 امرأة، بهدف تعزيز الإنتاج المحلي في المنطقة بشكل كبير."

مبادرة صاغها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، Tatweer Research وبتمويل من الصندوق الاستئماني لأفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي، تدعم مبادرة TEC + الشركات الناشئة التي تقودها ليبيا من خلال توفير أساس خصب للمبتكرين مثل جميلة بالوصول إلى الإرشاد و الاستشارات والمستثمرين و التمويلات وغيرها من أشكال الدعم لتوسيع أعمالهم التجارية، ورعاية نظام بيئي يزدهر فيه التنوع في الأعمال التجارية خارج الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط.

تم اختيار شركة "الجميلة" من بين 50 شركة ناشئة لبرنامج TEC + الذي امتد لمدة 8 أسابيع، وتميزت ليس فقط بتصاميمها الرائعة ولكن أيضًا بالتزامها بتمكين المرأة في أوباري، حيث بدأ هذه المشروع بآلتين للخياطة و عدد قليل من الموظفين تطور إلى شركة مزدهرة، مما ضاعف قوتها العاملة وآلاتها لتلبية الطلب المتزايد.

تتجاوز رؤية جميلة إلى ما هو أبعد من أوباري، و بطموح لا حدود له تحلم جميلة بإنشاء مصنع مملوك للشركة في جنوب غرب ليبيا، يوفر فرص عمل لأكثر من 50 امرأة، بل تمتد تطلعاتها إلى أبعد من ذلك حيث تهدف تحويل شركة "الجميلة" إلى قوة رائدة في مجال التصميم والأزياء في جميع أنحاء ليبيا والعالم العربي.

23. تك بلس TEC+ وهي اختصار لـ Tatweer Entrepreneurship Campus Plus أي حاضنة تطوير لريادة الاعمال.

نحو اقتصاد اكثر استقرار وتنوع

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 الدعوة إلى إدارة عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة للإيرادات. تم إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي بعد جمود دام لعامين والذي عمل على تعزيز مكانته كمؤسسة ليبية ذات سيادة. وركزت الأمم المتحدة مساعيها الحميدة لتعزيز التنفيذ الكامل لتوصيات المراجعة المالية الدولية التي يسرتها الأمم المتحدة لمصرف ليبيا المركزي والصادرة في يوليو 2021 ودعمت اللجنة المالية العليا التي شكلها المجلس الرئاسي لاتخاذ قرارات شاملة، لتعزيز المناقشات والإجراءات نحو الشفافية والمساءلة والعدالة في النفقات الحكومية، ومع فقدان اللجنة المالية العليا زخمها قرب نهاية عام 2023 أنشأ مجلس النواب لجنة فنية شاملة مكلفة بإعادة هيكلة وترشيد ميزانية 2024[24].

كان أحد أبرز الانجازات التي تم تحقيقها في عام 2023 هو إطلاق المنصة الاقتصادية الوطنية - Geodata.ly - بالشراكة مع القطاع الخاص الليبي[25]، لتزويد صناع السياسات وأصحاب المصلحة بالبيانات الأساسية حول الاتجاهات والأنشطة الاقتصادية والوظائف لدعم اتخاذ القرارات وتطوير الاستراتيجيات.

وواصلت الأمم المتحدة في ليبيا الجهود الجماعية للمساهمة في الابتكار وتبسيط العمليات التجارية ودفع التقدم الاقتصادي في جميع أنحاء ليبيا، ولكي يتم تسهيل التجارة بين الدول العربية وجذب الاستثمار الأجنبي تم دعم المركز الليبي للاعتماد لإنشاء نظام إدارة قوي، وتدريب شامل للموظفين، و لتقديم طلبه للانضمام لاتفاقية الاعتراف متعدد الأطراف الخاصة بالجهاز العربي للاعتماد ، وفي الوقت نفسه، شهد مختبران رئيسيان تحسينات في أدائهما الفني معززاً بإنشاء نظام معلومات شبكة مزودي اختبارات الكفاءة العربية.

العمل اللائق وتنمية المهارات

بهدف تعزيز فرص العمل اللائق، ركزت الأمم المتحدة في ليبيا جهودها على تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتزويد الأفراد بالمهارات الأساسية لتعزيز فرص التوظيف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وساهمت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة التي تدعمها الأمم المتحدة في زيادة فرص العمل في القطاع الخاص[26]، حيث أنشأ 139 فردًا أعمالًا مبتكرة في مختلف القطاعات وحصلت 30 شركة ناشئة في مرحلة النمو على موارد لتوسيع نطاق أعمالها.

ولتمكين تحركات العمالة الوافدة بسلاسة عبر الحدود قامت الأمم المتحدة بتيسير اتفاقية تنقل العمالة بين ليبيا والنيجر، وبالتوازي مع هذه المساعي خضع 219 فردًا لتدريب شامل حول مصطلحات الهجرة، واتجاهات الهجرة العمالية، وحماية العمال، مما مكنهم من اكتساب المعرفة الضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال هجرة العمالة.

كما أدت الجهود التعاونية التي بذلتها الأمم المتحدة لتنمية الابتكار والكفاءة داخل القوى العاملة الليبية إلى وضع مسودة استراتيجية للتعليم والتدريب الفني والمهني وإعادة تأهيل ثلاثة مراكز للتعليم والتدريب الفني والمهني بالتعاون مع وزارة العمل الليبية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 6,983 فردًا تدريبًا مهنيًا من خلال تدخلات الأمم المتحدة المستهدفة مما أدى إلى تحسين مهاراتهم ومعرفتهم لدخول سوق العمل. وتم خلق ما مجموعه 704[27] فرص عمل من خلال مبادرات مثل برامج النقد مقابل العمل، ومساعي استرداد الأصول، وهاكاثونات الشركات الناشئة. وتم تعزيز فرص الأعمال الشاملة من خلال توفير التدريب أثناء العمل للأشخاص الأكثر تهميشا اقتصاديا بالشراكة مع 1000 شركة، واستمر التمكين الاقتصادي للنساء والشباب من خلال رفع مستوى مواهب ريادة الأعمال لدى 625 امرأة وشابًا في مهارات الأعمال الأساسية وتطوير خطط الأعمال، بالإضافة إلى تزويد 80 شابًا وامرأة ليبياً بالخبرة في تقنية الإدارة اليابانية "كايزن[28]".

تطور ير الاعمال

استرشادًا بالهدف العام المتمثل في تعزيز ريادة الأعمال، وتحسين الكفاءة المالية للشركات الناشئة والوصول إلى المستثمرين، تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا مع منظمات المجتمع المدني الليبية لتعزيز التمويل الجماعي، بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي للبلديات الضعيفة، استفاد 213 فردًا من الأصول التجارية وإعادة فتح المتاجر والخدمات، إلى جانب برامج النقد مقابل العمل، وتم إطلاق 22 شركة ناشئة جديدة، وشهدت 50 شركة ناشئة حالية نموًا كبيرًا بدعم من الأمم المتحدة، وساهمت 127 أكاديمية للبرمجة و60 برنامجًا للتدريب الاقتصادي في القطاع الإبداعي في تعزيز المهارات الرقمية للنساء والشباب والعمالة الوافدة مما مكنهم من تحسين قابليتهم للتوظيف وتوليد الدخل.

24. وفي يناير/كانون الثاني 2024، أنشأ مجلس النواب لجنة فنية شاملة مكلفة بإعادة هيكلة وترشيد موازنة 2024.
25. تم إنشاء Geodata.ly بالشراكة مع شركة العنكبوت الليبي.
26. بما في ذلك المنصات عبر تكنولوجيا التعليم، والتكنولوجيا الحكومية، والزراعة، وكلها تعمل على تعزيز ريادة الأعمال والنمو القائم على الابتكار.
27. وتشمل المبادرة مشاركة 60 امرأة و111 فردا من العمالة الوافدة
28. كايزن، فلسفة يابانية تعني "التغيير نحو الأفضل"، تعزز التعلم المستمر والابتكار والتحسين في جميع جوانب العمل.

سافرت 50 شركة ناشئة من بين أكثر من 800 متقدم من 13 مدينة عبر ليبيا إلى طرابلس حيث اجتمعوا للتعرف على الخطوات القادمة في رحلتهم مع مسرّع tec+.
© Tatweer Research .

03

الركيزة 3: تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

International Labour Organization · IOM UN MIGRATION · UNDP · UNFPA · unicef for every child · UNODC · UNOPS · UN WOMEN · WFP · World Health Organization

146,000

تعزيز الوعي حول العنف ضد المرأة بين 146,000 فرد من أفراد المجتمع

10,150

إنشاء 40 بيئة مونتيسوري في المدارس مما ساعد 10,150 طفلاً يعانون من صعوبات التعلم

1.5 مليون

حصول 1.5 مليون شخص على خدمات صحية عالية الجودة من خلال المعدات والإمدادات الأساسية المقدمة إلى 77 مرفقًا صحيًا

31,290

إعادة إدماج 31,290 طفلاً خارج المدرسة في أنظمة التعليم الرسمي

74,029

تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي لـ 74,029 فرداً

18,000

توفير وجبات مغذية يومية لـ 18,000 طفل في المدارس

طالب في دورة برنامج المهارات الحياتية في غات، ليبيا. © UNICEF

تشكيل المستقبل في غات من خلال تعليم المهارات الحياتية

يعمل برنامج المهارات الحياتية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في غات - بدعم من مبادرة "بلديتي" التابعة للاتحاد الأوروبي - على إحداث تحول في حياة الشباب حيث يقدم هذا البرنامج أكثر من مجرد التعليم؛ فهو بمثابة رحلة لاكتشاف الذات وتمكين الشباب في مدينة غات.

يقول شهيد محمد بشير وهو مشارك يبلغ من العمر 14 عاماً "إن هذه الدورة الخاصة بالمهارات الحياتية لا تتعلق بالتعلم فحسب بل تتعلق بالتطور إلى شخص يقدر الاحترام والتعاون والصداقة". ويرى بهذا الرأي ايضا ركان أحمد الشريف وهو شاب آخر وجد هدفاً جديداً في الحياة من خلال البرنامج ويقول: "لقد علمني هذا البرنامج أهمية التعاون وحل المشكلات بشكل إبداعي وبناء العلاقات".

تعكس هذه التجارب التي ستغير حياة الكثيرين الرؤية الأوسع للبرنامج والتي يتقاسمها إبراهيم الخليل سالم - رئيس المجلس البلدي في غات- وسلط الضوء على تركيز الشراكة على "تسخير طاقة الشباب وأفكارهم لتعزيز الوئام الاجتماعي وبناء القدرات".

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين 3,500 شاب و شابة في جميع أنحاء جنوب ليبيا، وتؤكد التزام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في ليبيا برعاية مستقبل أكثر إشراقًا، وربط التعليم بالتوظيف، وتعزيز مساهمة المجتمع.

تعزيز قدرات وخدمات الرعاية الصحية وتحسين التغذية

بالتعاون مع الحكومة والشركاء في التنمية، عززت الأمم المتحدة في ليبيا البنية التحتية للرعاية الصحية وتقديم الخدمات ، بالإضافة إلى تحديث وتطوير الخطط والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين نظام الرعاية الصحية والرصد على مستوى البلاد.

بدعم من الأمم المتحدة شهدت وزارة الصحة تحسنا ملحوظا في قدرتها على رصد ومعالجة التهديدات الصحية مما ساهم في تحسين نتائج الصحة العامة، وقد تم تحقيق تقدم كبير من خلال إنشاء نظام رصد متكامل - قائم على الأحداث - لمراقبة الأمراض شمل مراقبة التحصين الروتيني و توافر اللقاحات وتفشي الأمراض، و تم إطلاق نظام المعلومات الصحية المناطقية (DHIS-2) في 102 (93٪) من البلديات الليبية مما وفر منصة شاملة لجمع البيانات وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، استفادت المستشفيات في جميع أنحاء البلاد من تنفيذ نظام رصد توافر الموارد الصحية الذي يتيح توليد البيانات في الوقت الحقيقي حول توفر الخدمات ووظائفها. وتم الانتهاء من صياغة السياسة العشرية والخطة الاستراتيجية والإطار التنظيمي للتمريض والقبالة لوضع الأساس نحو تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم كبير في مكافحة الأمراض المعدية - وخاصة السل- من خلال الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض، حيث عزز ما لا يقل عن 75% من فروع المراكز الوطنية لمكافحة الأمراض في جميع أنحاء البلاد قدراتها على الوقاية من السل وعلاجه بما في ذلك من خلال مراجعة حزم الخدمات الصحية الأساسية وبرنامج السل، وإنشاء آليات إحالة فعالة بين فروع المراكز الوطنية لمكافحة الأمراض و47 مركزًا للرعاية الصحية الأولية، وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية، كما تم إنشاء 27 مركزًا لعلاج السل وصقل مهارات 70 موظفًا طبيًا لتوفير الوقاية من مرض السل ورعايته، بالإضافة إلى توفير العلاج لـ 3,040 مريضًا بالسل.

ولضمان استمرار تقديم التحصين تم تحسين الكفاءة التشغيلية وموثوقية نظام سلسلة التبريد التابع للمركز الوطني لمكافحة الأمراض بشكل كبير. قدمت الأمم المتحدة في ليبيا الدعم إلى 700 مركز تطعيم و94 منشأة وطنية وإقليمية وبلدية لتخزين اللقاحات، بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 20 من فنيي سلسلة التبريد على صيانة معدات سلسلة التبريد، وتم تحسين مهارات 2,734 من القائمين على التطعيم في إدارة سلسلة التبريد واللقاحات.

ولضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية دون انقطاع -لا سيما للأشخاص غير القادرين على الوصول الى هذه الخدمات - واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تحسين قدرات القوى العاملة والمرافق الصحية، و عزز ما لا يقل عن 2,868 من العاملين في مجال الرعاية الصحية - بما في ذلك القابلات والممرضات والأطباء- قدراتهم في مجالات خبرتهم. علاوة على ذلك، انتشرت أيضا فرق الأمم المتحدة المتنقلة في ما لا يقل عن 100 منشأة ومديرية صحية وقدمت 10,841 استشارة طبية، كما استفاد نحو 500,000 شخص من خدمات الوقاية من الأمراض المعدية من خلال تنفيذ خطة الحكومة لإدارة النفايات الطبية في 50 منشأة صحية بدعم من الأمم المتحدة. وأخيراً، تمكن 1.5 مليون فرد من الوصول إلى خدمات رعاية صحية عالية الجودة من خلال توفير المعدات واللوازم الأساسية إلى 77 مرفقاً صحياً.

وفيما يتعلق بالتغذية، تم تزويد 18,000 طفل في المدارس بوجبات مغذية يومية بالشراكة مع وزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية المحلية كجزء من برنامج التغذية المدرسية الذي أطلقته الحكومة وهو عبارة عن حملة اجتماعية شاملة لدعم تبني ممارسات غذائية و تغذوية مثلى.

نحو تعليم شامل و عالي الجودة في جميع أنحاء ليبيا

خطى قطاع التعليم في ليبيا طوال عام 2023 خطوات واسعة نحو تحسين عملية صنع القرار ونحو تعزيز قدرات تصميم السياسات، وزيادة الوصول إلى التعليم الجيد. بناءً على الشراكات البناءة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والتطبيق الناجح في 200 مدرسة على الأقل في عام 2022، أطلقت الحكومة رسميًا نظام إدارة المعلومات لتربوية (EMIS) بدعم من الأمم المتحدة بهدف تسهيل عملية صنع القرار بشكل أفضل و لزيادة الشفافية والمساءلة في التعليم.

و بما يتماشى مع الهدف المتمثل في تعزيز النتائج التعليمية على الصعيد الوطني تمت صياغة خارطة طريق لوحدات التدريس الأساسية للمعلمين لتعزيز أساليب وممارسات التدريس، في حين تم دمج إطار المهارات الحياتية في المناهج الوطنية لإثراء تجارب تعلم الطلاب خارج نطاق الأكاديميين، ولتعزيز التعليم الشامل قام 120 معلمًا من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بتعزيز قدرتهم على تلبية احتياجات التعلم المتنوعة، في حين أدى تركيب 40 غرفة مونتيسوري[29] في جميع أنحاء البلاد إلى تعزيز أساليب التعلم التفاعلية والمتمحورة حول الطفل، مما استفاد منه 10,150 طفلاً يعانون من صعوبات في

29. نهج تعليمي موجه نحو الطفل، يتميز بالأنشطة التي يقودها الأطفال، بهدف دمج الأطفال ذوي صعوبات تعلم في المدارس العامة بفعالية.

التعلم. ومن أجل تعليم أكثر شمولاً ورقمنة، قدمت الحكومة منصة جواز التعلم [30](Learning Passport) عبر الإنترنت والذي يمثل قفزة كبيرة في التعلم الرقمي ويضمن تعليمًا عالي الجودة دون انقطاع للأطفال والشباب الليبيين ، كما تم تدريب شركاء التعليم على تسجيل الأطفال المنقطعين عن المدارس مما أسفر عن دمج ناجح لـ 31,290 طفلاً في نظام التعليم الرسمي.

الحماية

لعبت الأمم المتحدة في ليبيا دورًا محوريًا في تعزيز التقدم نحو السياسات الشاملة والأطر التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز خدمات حماية عالية الجودة والتي تركز على الناس وتستجيب لاحتياجاتهم، حيث تضمنت الإنجازات الرئيسية في عام 2023 اعتماد نظام حماية الطفل و تطوير إجراءات التشغيل القياسية الخاصة بحماية الطفل بالتعاون مع صندوق الضمان الاجتماعي. كما بُذلت الجهود للمضي قدماً في تنفيذ مشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة وخطة مناصرته ، فمن خلال 22 إعلاميًا دربتهم الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2022 تضخمت جهود المناصرة من خلال حملات توعية باستخدام القنوات الإعلامية المختلفة والذي أدى إلى رفع مستوى الوعي بين 146,000 من أفراد المجتمع حول العنف ضد المرأة.

ولضمان وصول الأشخاص المستضعفين إلى خدمات الحماية الأساسية دون انقطاع قامت الأمم المتحدة في ليبيا بتوسيع جهودها التشغيلية من خلال توفير تدريب المدربين لـ 208 من الأخصائيين الاجتماعيين من الحكومة والمجتمع المدني و123 من مقدمي الخدمات حول العنف ضد المرأة، ونشر 17 فريقًا متنقلًا متخصصًا في الدعم النفسي ورفع مهارات المنظمات غير الحكومية الشريكة في إدارة الحالات، ونتيجة لذلك استفاد 74,029 فردًا من خدمات الدعم النفسي و الاجتماعي، وحصل 48,790 فردًا على حزمة الخدمات الأساسية[31]، واستفاد 11,000 فرد من أفراد المجتمع من حزمة الحد الأدنى لحماية الطفل، و استفاد 3,000 طفل متضرر من 300 صندوق لتنمية الطفولة المبكرة والترفيه[32]. بالإضافة إلى ذلك، و من خلال برنامج مركز بيتي، تم تزويد 8,000 طفل و3,000 من الاباء ومقدمي الرعاية بالمعرفة والخدمات المتعلقة بحماية الطفل، بالإضافة إلى برنامج التربية الإيجابية.

تعزيز الحماية الاجتماعية

وفي إطار الهدف الشامل المتمثل في إنشاء نظام حماية اجتماعية عادل ومتكامل ومستجيب للصدمات في ليبيا، أسفرت الجهود المتواصلة للمناصرة والحوارات مع الحكومة بشأن الحماية الاجتماعية إلى الانتهاء من أول استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا من قبل الحكومة. و تشمل هذه الاستراتيجية الشاملة -التي تشمل النازحين - المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، وتدخلات سوق العمل، وآليات الاستجابة لحالات الطوارئ، والتدخلات الأساسية للرعاية الاجتماعية ،التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأطر الدولية الأخرى، ورافق الانتهاء من الاستراتيجية إطلاق خطتها التنفيذية التي تضمنت تشكيل فريق فني حكومي مكلف بتعزيز العمل في السجل الوطني الاجتماعي الموحد.

خلال عام 2023، قام 82 فردًا بتعزيز قدراتهم على تطوير سياسات الحماية الاجتماعية للعمال الأجانب العاملين بشكل قانوني في ليبيا والليبيين المقيمين في الخارج، وكذلك على منهجيات الحماية الاجتماعية ضمن مفهوم الرعاية الاجتماعية. كما أدت المشاركة الفعالة -لا سيما من خلال ورشة عمل حول سياسات الحماية الاجتماعية مع الحكومة- إلى وضع خارطة طريق لتعزيز الأنظمة الوطنية والاتفاق على خطة مخصصة لبناء القدرات بتيسير من الأمم المتحدة في ليبيا تهدف إلى تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية طويلة الأمد.

أطفال يحتفلون بعيد الطفل والأم في المدارس الفرنسية والسودانية والمجتمعات المضيفة. © IOM

30. لمزيد من المعلومات، قم بزيارة موقع الويب لـ "جواز التعلم في ليبيا" على الرابط التالي: https://libya.learningpassport.org
31. الخدمات تشمل الصحة، والعمل الاجتماعي، والعدالة وإنفاذ القانون، والسلامة.

04

الركيزة 4: تغير المناخ والبيئة والمياه

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

FAO · IOM UN MIGRATION · UNDP · unicef for every child · UNHCR · UNOPS · UNIDO · WFP · World Health Organization

مشروع قانون الطاقة المتجددة تمت صياغته وهو قيد الموافقة من قبل الحكومة

صياغة الحكومة لاستراتيجية وطنية للطاقة المستدامة

68%

الاستفادة من خدمات المياه الأساسية من قبل 68% من السكان

التزام الحكومة بوضع استراتيجية مياه مبتكرة لمواجهة ندرة المياه

إنشاء منتدى لتنسيق إدارة المياه مع الحكومة وشركاء التنمية

إنفاذ الحظر على استيراد المعدات المعتمدة على مركبات الكربون الهيدروكلورية للحد من التغير المناخي من خلال مناصرة الأمم المتحدة

عزز مشروع "Agri-Tech" التابع لبرنامج الاغذية العالمي الزراعة في الكفرة والربيانة باستخدام مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، والحاويات المبردة، وأنظمة الري الذكية المستندة إلى إنترنت الأشياء © WFP

الطاقة الشمسية: إشراقة أمل في الجنوب الليبي

في صحاري جنوب ليبيا، تبرز قصة تحولية تسلط الضوء على جهود برنامج الأغذية العالمي (WFP) في إحياء الزراعة وسط التحديات البيئية. يُبرِز المزارع التبوي أبوبكر السنوسي من الكفرة الصعوبات بقوله: "انقطاع الكهرباء يعطل شرايين الحياة لمزارعنا، مما يؤدي إلى الجفاف وتحديات لا تعد ولا تحصى".

في عام 2022، أطلق برنامج الأغذية العالمي مشروع "AgriTech"، الذي يمزج بين الزراعة التقليدية والتكنولوجيا الحديثة. بدأ المشروع بتقييم 700 مزرعة في الكفرة والربيانة، وقدم مضخات مياه تعمل بالطاقة الشمسية وحاويات تبريد، مما يمثل خطوة نحو الزراعة المستدامة. توسع المشروع ليشمل إضافة المزيد من المضخات الشمسية وأنظمة الري الذكية، باستخدام تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) لتحسين نمو المحاصيل. كانت النتائج كبيرة، حيث استفادت أكثر من 100 أسرة مباشرةً و دُرب 75 مزارعًا على الممارسات المستدامة. يشارك السنوسي قائلاً: "لقد أعادت مضخة الطاقة الشمسية الحياة في بئري وتزدهر محاصيلي ومعها تزدهر آفاق عائلتي".
تمثل منطقتي الكفرة والربيانة الآن نماذج للصمود المناخي، حيث تم خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والحفاظ على المياه. كما يؤكد مشروع AgriTech التزام برنامج الأغذية العالمي في ليبيا ببناء مجتمعات قادرة على الصمود، مما يظهر القوة الفعالة لمزيج التكنولوجيا والتعاون لتحقيق الزراعة المستدامة.

النهوض بالإدارة المستدامة للمياه

إدراكًا للأهمية البالغة لمعالجة ندرة المياه وتأثيرات المناخ على الموارد المائية، دعمت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 تشكيل مسارات مرنة للإدارة المستدامة للمياه ، فقد تم إنشاء منتدى تنسيق المياه -برئاسة الأمم المتحدة، مع حكومة ليبيا ومصرف التنمية الأفريقي- حيث يوفر هذا المنتدى مساحة للحوار البناء لتعزيز استراتيجيات إدارة المياه والصرف الصحي ومعالجة الآثار المناخية، و أدت جهود المناصرة المستمرة من قبل الأمم المتحدة إلى التزام الحكومة بوضع استراتيجية مبتكرة لمعالجة ندرة المياه[33]. من خلال الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة مع جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي - أكبر مصدر لمياه الشرب في البلاد- اسفر تعزيز المهارات والدعم المستمر إلى صياغة خارطة طريق للتحول الرقمي لنظام إمدادات مياه النهر الصناعيبالإضافة إلى إنتاج تقييم حاسم على تقنية الموجات الزلزالية للكشف عن عيوب سلامة الأنابيب. وبالتوازي مع ذلك، تم تحسين قدرات 346 من أصحاب المصلحة على رسم خرائط الأراضي الزراعية واستهلاك الموارد المائية ومراقبتها.

كما وسعت تدخلات الأمم المتحدة المستهدفة على مدار العام وصول الناس إلى خدمات المياه الأساسية بشكل كبير ، محققة نسبة وصول تبلغ 68٪. و شهدت العديد من البلديات تحسينات كبيرة في البنية التحتية للمياه بدعم من الأمم المتحدة لتركيب وإصلاح البنية التحتية المقاومة للمناخ، بما في ذلك المدارس، وهو أمر بالغ الأهمية لتوفير الخدمات الشاملة وتعزيز القدرة على مواجهة ندرة المياه.

نحو تحقيق الاستدامة البيئية

عملت الأمم المتحدة خلال عام 2023 على تعزيز قدرات الحكومة والمؤسسات الوطنية على الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وإدارتها. فمن خلال الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة مع اللجنة الوطنية لتغير المناخ. تم إعداد خارطة طريق لتغير المناخ و مشاركتها مع حكومة ليبيا للتمهيد لإعداد أول استراتيجية شاملة لتغير المناخ في ليبيا. و لتعزيز تصميم السياسات والتدخلات المستنيرة و القائمة على الأدلة والقائمة على الاحتياج أصدرت الأمم المتحدة العديد من التقييمات المحورية بالتعاون مع حكومة ليبيا بما في ذلك تقييم إطار إدارة مخاطر الكوارث الحالي ،وتقييم أحجام النفايات البلاستيكية في ثلاث بلديات، وإجراء تحليل المشهد المناخي وتأثيره على الأطفال في ليبيا ، واستكمال تقييم الزراعة في فزان، وإجراء تحليل موحد لسبل العيش، حيث تهدف هذه التقييمات إلى توفير رؤى وبيانات حاسمة لتوجيه المبادرات والاستراتيجيات المستقبلية لتعزيز الاستدامة البيئية في ليبيا.

النهوض بالبنية التحتية والسياسات القادرة على مواجهة التغير المناخي

في عام 2023، تُرجم الدعم الفني الذي قدمته الأمم المتحدة في ليبيا إلى تقدم كبير من جانب الحكومة للتوافق مع أحكام بروتوكول مونتريال. لاسيما أنه من المتوقع أن يبدأ فرض حظر على استيراد المعدات المعتمدة على مركبات الكربون الهيدروكلورية في عام 2024 بهدف تعزيز حماية طبقة الأوزون و الحد من آثار تغير المناخ. وقد تم استكمال هذه الجهود من خلال تدريب الأمم المتحدة لـ 154 متخصصًا في مكاتب الجمارك والمجالات ذات الصلة من قبل وحدة الأوزون الوطنية، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لإنفاذ اللوائح، ومنع تسرب المواد المستنفدة للأوزون وتشجيع اعتماد البدائل الصديقة للأوزون. كما يعد إدخال الحد الأدنى من معايير الكفاءة ووضع العلامات على الأجهزة المختلفة المسجلة لدى المركز الوطني للمواصفات و المعايير القياسية - والذي دعمته الأمم المتحدة كرئيس مشارك للجنة كفاءة الطاقة في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي - سيؤدي إلى دفع الممارسات المستدامة وتعزيز الحفاظ على الطاقة وتمكين المستهلكين و تشجيع تحول السوق.

ساهم الدعم الفني الذي قدمته الأمم المتحدة - بالتعاون مع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي - في اتخاذ خطوة رئيسية في دعم تحول الطاقة وكفاءتها تمثل في اعداد استراتيجية وطنية للطاقة المستدامة بالإضافة إلى صياغة قانون الطاقة المتجددة و اللذان يخضعان حاليا لموافقة الحكومة، كما بادرت الأمم المتحدة في ليبيا بتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة لتحقيق الاستدامة المناخية عبر قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم، مثل تركيب أنظمة مياه تعمل بالطاقة الشمسية في 30 منشأة للرعاية الصحية لضمان الوصول إلى الخدمات الصحية الحيوية في المناطق المعرضة للتغيرات المناخية.

بالتوازي مع ذلك، قامت الأمم المتحدة في ليبيا بتعزيز جهود المناصرة المجتمعية بشأن المخاطر البيئية وتغير المناخ، حيث قام 760 متطوعًا شابًا بقيادة حملات توعية بيئية وتجميل المدن في جميع أنحاء البلاد. شملت حملات التوعية، بالتعاون مع المجتمع المدني، تثقيف الجمهور حول أهمية إدارة النفايات، وتغير المناخ، وندرة المياه، وتدهور البيئة وتمكين المجتمعات لاتخاذ تدابير استباقية، ووصلت هذه الحملات إلى حوالي 50,000 فرد.

33. بالتعاون مع وزارتي التخطيط والموارد المائية، بالإضافة إلى البنك الأفريقي للتنمية.

عزز مشروع "Agri-Tech" التابع لبرنامج الاغذية العالمي الزراعة في الكفرة والربيانة باستخدام مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، والحاويات المبردة، وأنظمة الري الذكية المستندة إلى إنترنت الأشياء © WFP

01

النتيجة الجماعية 1: الحلول الدائمة للنازحين داخلياً

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

IOM UN MIGRATION · UNDP · UNFPA · unicef for every child · UNHCR · WFP · FAO · World Health Organization

نشر أداة مراقبة لتقييم مخاطر الحماية، ونوايا الحلول الدائمة، و تقديم المساعدة لضمان استجابة منهجية وقائمة على الأدلة لاحتياجات الحماية

تقديم الدعم إلى الحكومة لإعداد وتنفيذ خارطة طريق وخطة عمل شاملة للحلول الدائمة للنازحين داخلياً

69,000

توفير خدمات التوعية الصحية الإنجابية وصحة الأم والطفل والمراهقين وحديثي الولادة لـ 69.000 امرأة وفتاة نازحة

630

تقديم الاستشارات المهنية المستهدفة لـ 630 نازحاً

بمساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمكنت 53 عائلة في شرق ليبيا من تنفيذ أعمال الإصلاح المهمة في منازلهم خلال عام 2023، مما سمح لهم بالعودة أخيرًا بعد سنوات من النزوح والاضطرار إلى البقاء في مأوى غير مناسب أو استئجار منازل مما يؤدي إلى تحمل أعباء مالية إضافية. © UNHCER

استعادة الامل بعد مضي موجة الصراعات

تعكس حياة طاهر -البالغ من العمر 47 عامًا- العزيمة اللازمة للتغلب على تبعات الصراع في بنغازي، ليبيا. في نوفمبر 2014، أجبرت الاشتباكات المسلحة أسرته على ترك كل شيء وراءها في منطقة الصابري. يقول طاهر: "كان الرحيل مفاجئًا؛ كل ما نملكه تُرك خلفنا. لحسن الحظ، وجدنا ملاذًا مع الأقارب."

لم تضعف إرادة طاهر عند عودتهم في عام 2017 إلى منزل متضرر. ويتأمل قائلاً: "كان الضرر واسع النطاق - النوافذ والأبواب والسباكة - وكل شيء يحمل ندوب الهجر". ومع ذلك، فقد تم إحياء الأمل من جديد من خلال مبادرة إعادة تأهيل المنازل التي نفذتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC).

بحلول أغسطس 2023، كانت الإصلاحات الأساسية قد بدأت والذي تمثل بداية فصل جديد لطاهر وعائلته، وتسلط قصته التي ترمز إلى صمود المجتمعات المحلية في منطقتي الصابري وبنينا الضوء على الرحلة الجماعية من النزوح إلى الحياة الطبيعية بدعم من جهود إعادة التأهيل المتضافرة. إن تجربة طاهر هي بمثابة شهادة على الروح الدائمة للمجتمعات التي تسعى إلى التجديد، وهذا ما يؤكد تأثير العزيمة في إعادة بناء الحياة والمنازل.

يُظهر المسعى التعاوني للمفوضية والمجلس النرويجي للاجئين،-بعد تجديد ما يقرب من 300 منزل في بنغازي- الدعم للتطلع الجماعي للمجتمعات نحو الاستقرار والتجديد، إن قصة طاهر بمثابة تذكير بأنه في أعقاب الصراع، يمكن أن تزدهر بذور القدرة على الصمود واستعادة الحياة

تمهيد الطريق لحلول دائمة لجميع النازحين

في عام 2023، تم احراز تقدم كبير نحو حل مشكلة النزوح الداخلي في ليبيا. عندما تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 تم تسجيل 316,000 شخص كنازحين داخليًا في ليبيا ، و بحلول نهاية عام 2023 تم الإبلاغ عن أن ما يقدر بنحو 30,000 شخص لا يزالون لديهم احتياجات متبقية متعلقة بالنزوح خاصة من مرزق وتاورغاء والنازحين من شرق ليبيا الموجودين في الغرب. وقد ساهم تحسن الوضع الأمني والإنساني إلى جانب التعاون المستمر بين حكومة ليبيا والأمم المتحدة في ليبيا ضمن إطار التعاون للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة في حل الاحتياجات المتعلقة بالنزوح لمعظم النازحين داخلياً.

تظهر المعلومات المتوفرة أن وضع النازحين في مواقع نزوحهم قد تحسن بشكل كبير، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى مجموعة من التدابير والقرارات التي اتخذتها السلطات الليبية لإزالة العقبات القانونية والإدارية التي منعت النازحين من الوصول إلى حقوقهم ومستحقاتهم بما في ذلك فرص كسب العيش و بدلات الإيجار. وفي هذا السياق، تعتبر الغالبية العظمى من النازحين الآن على "طريق الحلول"، ولم تعد لديهم احتياجات متعلقة بالنزوح. ومع عدم رغبة العديد من النازحين في العودة واندماجهم محليًا، تعمل السلطات الليبية على تحديث أعداد النازحين داخليًا جنبًا إلى جنب مع جهود الحماية الاجتماعية ذات الصلة.

في عام 2023، قامت الحكومة والأمم المتحدة بشكل مشترك بإعداد خارطة طريق للحلول وخطة عمل لتنفيذها من قبل السلطات الليبية، بدعم مناسب من الأمم المتحدة، لإيجاد حلول دائمة لجميع النازحين داخليًا في البلاد. و شكل تأييد الحكومة وتنفيذ هذه الخارطة الشاملة للحلول التي تهدف إلى حل مشكلة النزوح الداخلي بحلول نهاية عام 2024 خطوة مهمة نحو الاستقرار طويل الأمد والتنمية المستدامة.

حماية الحقوق القانونية للنازحين داخلياً

لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في معالجة العقبات الأمنية التي تعيق العودة الطوعية الآمنة للمجتمعات النازحة قدمت الأمم المتحدة في ليبيا أداة جديدة لرصد مخاطر الحماية ونوايا الحلول الدائمة وتقييم المساعدة و التي تتيح جمع البيانات بشكل منهجي لرصد ومعالجة احتياجات حماية النازحين داخليًا بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، رمت الجهود المبذولة لتعزيز التماسك الاجتماعي إلى تعزيز التبادل الثقافي وتعزيز الروابط الاجتماعية، فمن خلال التجمعات الاجتماعية المختلفة تم تمكين ما لا يقل عن 650 شابًا و شابة مع تمثيل نسائي ملحوظ بنسبة 75% من تنمية الشعور بالانتماء والتضامن بين النازحين.

ضمان وصول النازحين داخليًا إلى السكن اللائق والخدمات الأساسية بشكل مستدام

استكمالًا لجهود السلطات الليبية ، قدمت الأمم المتحدة في ليبيا - طوال عام 2023- دعمًا مستهدفًا للحكومة و المتمثل في إنهاء النزوح الداخلي بحلول نهاية عام 2024، ومن خلال الاستفادة من أداة مراقبة مخاطر الحماية ونوايا الحلول الدائمة وتقييم المساعدة، قدمت الأمم المتحدة مساعدة متعددة الأوجه لضمان الوصول العادل وغير المنقطع إلى الخدمات الأساسية في مواقعها الحالية، ففي قطاع الصحة كان لجهود الأمم المتحدة دور فعال في توفير خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والمراهقين وحديثي الولادة إلى 25,000 امرأة وفتاة من خلال فرق صحية متنقلة، بينما قامت حملة توعية بتوسيع هذه الخدمات لتشمل 44,000 امرأة وفتاة ، أما في مجال التعليم فقد تم إعادة تأهيل وتجهيز ثماني مدارس من خلال مشاريع سريعة الأثر والذي أدى بدوره إلى تعزيز بيئات التعلم وتعزيز الفرص التعليمية لما لا يقل عن 7,000 طالب، من الليبيين والنازحين والعائدين.
كما تم تحسين إمكانية الحصول على السكن اللائق و الظروف المعيشية للعائلات النازحة من خلال ترميم 111 وحدة سكنية في مناطق نزوح متعددة، و تم تنفيذ اثنى عشر مبادرة لتحسين المجتمع في جميع أنحاء ليبيا - مع التركيز بشكل أساسي على خمس بلديات في الشرق والجنوب- ركزت على توفير مساحات حيوية للمشاركة المجتمعية والتمكين ، وكنتيجة لذلك، شاركت 280 شابة في التجمعات الأسبوعية في الأماكن التي تم تجديدها بدعم من الأمم المتحدة، مما يدل على تأثير التدخلات التي تركز على المجتمع في تعزيز التماسك الاجتماعي والشمولية.

بمساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمكنت 53 عائلة في شرق ليبيا من تنفيذ أعمال الإصلاح المهمة في منازلهم خلال عام 2023، مما سمح لهم بالعودة أخيرًا بعد سنوات من النزوح والاضطرار إلى البقاء في مأوى غير مناسب أو استئجار منازل مما يؤدي إلى تحمل أعباء مالية إضافية. © UNHCER

تعزيز وصول النازحين إلى الفرص الاقتصادية وسبل العيش المستدامة

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا طوال عام 2023 دعم الجهود المبذولة لتعزيز وصول النازحين داخليًا إلى الوظائف وفرص الاقتصاد وسبل العيش المستدامة، مع التركيز على القطاع الخاص. و كان حجر الزاوية لهذا العمل هو مركز تمكين الشباب وخدمات الدعم الذي تلقى 380 شابا من خلاله تدريبا على المهارات الأساسية للازدهار في سوق العمل ، واستفاد ايضا 630 شخصًا من المشورة المهنية المستهدفة، مما عزز من فرص توظيفهم وآفاق تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي. ، واستفادت ثمانون شركة من المنح النقدية مكنتها من استعادة مصادر الدخل وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز الصمود على المدى الطويل داخل المجتمعات النازحة...

02

النتيجة الجماعية 2: إدارة الهجرة

إجمالي الإنفاق خلال عام 2023

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

IOM UN MIGRATION · UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS · UNDP · UNFPA · UN-HABITAT · UNHCR · unicef for every child · UNIDO · UNODC · UN WOMEN · WFP · World Health Organization

55,404

تقديم الخدمات الأساسية إلى 55,404 فرد من خلال خدمات الاستجابة للهجرة و إدارة الموارد

185,530

تقديم الاستشارات الطبية لـ 185,530 فرداً

الدعم الفني للحكومة لتعزيز تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة

تمهيد الطريق لتعزيز التعاون في مجال هجرة العمالة من خلال نقاشات نظمتها الأمم المتحدة مع مبعوثين دبلوماسيين

270

بناء قدرات 270 فرداً في مجال مكافحة شبكات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

10,563

اجلاء طوعي لـ 10,563 مهاجرًا من ليبيا

تسهل المنظمة الدولية للهجرة رحلات العودة الإنسانية الطوعية للمهاجرين من طرابلس وبنغازي إلى عودتهم الآمنة والكريمة إلى منازلهم. تتلقى الاحتياجات الطبية عناية من مرافقي الطب المخصصين خلال الرحلة. © IOM_Libya

رحلة أوهيدي: شهادة على الصمود والأمل

في عام 2021، غادر أوهيدي، وهو أب مخلص لثلاثة أطفال من بنغلاديش، منزله بحثًا عن دخل أفضل في ليبيا. استقر في درنة، ووجد عملاً كجزار وتم احتضانه بحرارة من قبل مجتمع داعم من العمال المهاجرين البنغلاديشيين. كان أوهيدي متحمسًا لبدايته الجديدة، ورأى في هذه الفرصة فرصة لتوفير مستقبل أفضل لأسرته. ومع ذلك، كانت المسافة تثقل كاهله. قال: "كنت أفتقد أطفالي كثيرًا. على الرغم من أنني كنت أستطيع رؤية صورهم والتحدث معهم عبر مكالمات الفيديو، إلا أنه كان من الصعب رؤية نموهم من بعيد."

تغير كل شيء في 10 سبتمبر 2023، عندما أطلقت العاصفة دانيال فيضانات كارثية على شمال شرق ليبيا. دمرت درنة، التي يعيش فيها أكثر من 100,000 شخص، وتم تشريد نصف سكانها تقريبًا. انقلبت حياة أوهيدي رأسًا على عقب. ووصف المحنة بأنها "كابوس لا ينتهي"، نعى فقدان ثلاثة أصدقاء مقربين ومنزله. مكافحًا مع الخوف وانعدام الأمن، اتخذ القرار الصعب بالعودة إلى بنغلاديش.

في 21 ديسمبر 2023، انضم أوهيدي إلى 138 مهاجرًا آخرين في رحلة العودة الإنسانية الطوعية التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة (IOM). توفر هذه الرحلات شريان حياة حيوي، حيث تقدم طريقة آمنة وكريمة للمهاجرين العالقين للعودة إلى ديارهم والتعافي من الصدمة والبدء من جديد.

الوصول إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للمهاجرين و الأشخاص المعنيين

أتاحت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2023 إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية ومساعدات الحماية المنقذة للحياة للمهاجرين والأشخاص المعنيين، بالتعاون مع السلطات المعنية، بما في ذلك إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية التابعة لوزارة الداخلية. قامت الأمم المتحدة في ليبيا بمراقبة الوضع في مراكز الاحتجاز، وتضمنت هذه الجهود مراقبة ظروف الاحتجاز، والدعوة إلى الإفراج عن المحتجزين، وتنسيق الاستجابات الإنسانية، مما أدى إلى الإفراج 249 فرداً من مراكز الاحتجاز من خلال جهود المناصرة التي تبذلها الأمم المتحدة.

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للمهاجرين الذين تم اعتراضهم من قبل السلطات الليبية في البحر الأبيض المتوسط في 233 عملية على مدار العام، بما في ذلك عند نقاط الإنزال، وتشغيل آلية العبور الطارئة مع حكومتي النيجر ورواندا، مما أتاح عمليات الإجلاء الإنساني للأشخاص المعنيين كما تمت إدارة إجراءات ما قبل المغادرة للتوصل إلى حلول دائمة للمهاجرين خارج ليبيا، بما في ذلك إعادة التوطين والرحلات الجوية عبر الممرات الإنسانية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، مما أدى إلى الإجلاء الطوعي لـ 10,563[34] شخصًا.

ولضمان الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، تلقى 185,530 فردًا استشارات وخدمات طبية، كما وفر وجود خط ساخن يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في المناطق الحضرية ضمان للاستجابة المستمرة لحالات الطوارئ المتعلقة بالرعاية الصحية، وشهد 8,770[35] مهاجرًا إضافيًا تحسنًا في إمكانية الوصول للسكن بينما تمت مساعدة 9,370 شخصًا على العودة إلى أكثر من 48 بلدًا من بلدانهم الأصلية بشكل طوعي وآمن.

وفي إطار الجهود المبذولة لحماية حقوق وكرامة الفئات المستضعفة تحصل 7,077 مهاجرًا على خدمات الحماية (خدمات اجتماعية وانسانية)، وتم تقديم 1,479 إحالة للأشخاص المعنيين ، بما في ذلك في نقاط الإنزال ومراكز الاحتجاز. و استفاد ايضا 8,761 فردًا من خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، في حين وصلت خدمات الاستجابة للهجرة وإدارة الموارد[36] إلى 55,404 فردًا. كما أدت آليات الإحالة الفعالة داخل الأمم المتحدة في ليبيا إلى تسجيل حوالي 140 مهاجرًا في التعليم الرسمي، في حين أدى تنفيذ 12 مشروعًا لتحسين المجتمع إلى تسهيل الأنشطة الشاملة التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المضيفة.

الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإدارة الهجرة

بالتعاون مع الحكومة الليبية لعبت الأمم المتحدة في ليبيا دورًا رئيسيًا في تطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة في عام 2023، مع التركيز على صياغة السياسات وبناء القدرات ودمج سياسات الحماية. كما بدأ وضع استراتيجية وطنية شاملة للهجرة تحت اشراف فريق وزاري وطني مشترك تم إنشاؤه حديثا. ولإرساء أسس الإدارة الفعالة للهجرة تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين- بما في ذلك مجلس النواب- لضمان الدعم السياسي وملكية سياسات واستراتيجيات الهجرة حيث قامت بتدريب 33 مسؤولاً على دمج سياسات الحماية لضمان مراعاة اعتبارات الحماية الرئيسية.

كما تم توجيه جهود الأمم المتحدة نحو تحسين إدارة هجرة العمالة، من خلال مبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وتعزيز قدرات إدارة الحدود، ومهدت نقاشات نظمتها الأمم المتحدة مع مبعوثين دبلوماسيين من 16 دولة[37] والاتحاد الأوروبي الطريق لتعزيز التعاون في مجال هجرة العمالة، بالإضافة إلى ذلك، استفاد 116 فردًا من الدورات التدريبية حول إدارة هجرة العمالة و85 مسؤولاً حول الحماية الإنسانية في إدارة الحدود ، وشارك 12 مسؤولًا رفيع المستوى من ليبيا والنيجر في ورش عمل تقنية حول ترتيبات الاتصال الحدودية، مما يؤكد الالتزام بتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز قدرات إدارة الحدود.

استرشادا بجهود الأمم المتحدة لمعالجة تحديات الهجرة بشكل شامل وضمان حماية المهاجرين بما يتماشى مع المعايير الدولية ظل دعم مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين أولوية قصوى للأمم المتحدة في عام 2023 حيث زود برنامج تدريبي شامل 157 مسؤولاً ليبيًا، و71 مسؤولًا في إنفاذ القانون، و17 محاميًا، و25 مسؤولًا صحيًا بالمهارات والمعرفة الأساسية حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. كما عزز التعاون مع السلطات الأجنبية، بما في ذلك إيطاليا وبنغلاديش، 44 من المسؤولين القانونيين ومسؤولي إنفاذ القانون الليبيين على عمليات الملاحقة القضائية والفصل في الدعاوى بهدف تفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين. و بالتوازي، استمرت مشاركة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في تعزيز آليات وبروتوكولات الحماية، وتسهيل إحالة الضحايا والناجين للحصول على الدعم القانوني والطبي والنفسي والاجتماعي، داخل ليبيا وخارجها.

34. يشمل العدد الممر الإنساني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وآلية العبور الطارئة وإعادة التوطين في بلد ثالث (بإجمالي 1,194)، بالإضافة إلى العودة الإنسانية الطوعية للمنظمة الدولية للهجرة (9,369).
35. بما في ذلك 4,490 رجالًا، و2,171 نساء، و1,167 صبيًا، و942 فتاة.
36. تقدم إدارة الاستجابة للهجرة وإدارة الموارد (MRRM) للمنظمة الدولية للهجرة مجموعة واسعة من خدمات المساعدة المباشرة بما في ذلك الغذاء، والإسكان المؤقت، والدعم الصحي النفسي والاجتماعي.
37. الدول المشاركة تشمل بنين، بوركينا فاسو، بنجلاديش، مصر، غانا، غينيا كوناكري، مالي، النيجر، نيجيريا، السودان، السنغال، باكستان، الفلبين، تونس، وإيطاليا.

تعزيز نظم إدارة البيانات والمعلومات الوطنية لإدارة الهجرة

إدراكًا للدور الحاسم للبنية التحتية القوية للبيانات في تشكيل قرارات و سياسات فعالة و مستنيرة، ساهمت الأمم المتحدة في ليبيا طوال عام 2023 في تعزيز أنظمة إدارة البيانات والمعلومات الوطنية لإدارة الهجرة من خلال المساعدة الفنية ومبادرات تنمية القدرات. وتعاون المسؤولون من مختلف البلديات لتعزيز فهمهم لمؤشرات ومسارات إدارة الهجرة، و تم إجراء العديد من تمارين توليد البيانات- بما في ذلك أبحاث الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والأفراد المحتاجين إلى الحماية الدولية[38] مما أدى إلى رؤى حول دوافع الهجرة واحتياجات الفئات المستضعفة. وواصلت الأمم المتحدة في ليبيا أيضًا مراقبة اتجاهات الهجرة حيث نشرت خمسة تقارير قدمت لمحة شاملة عن مشهد الهجرة الديناميكي في ليبيا، لتكون بمثابة أساس حاسم لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وصياغة الاستراتيجيات.

تسهل المنظمة الدولية للهجرة رحلات العودة الإنسانية الطوعية للمهاجرين من طرابلس وبنغازي إلى عودتهم الآمنة والكريمة إلى منازلهم. تتلقى الاحتياجات الطبية عناية من مرافقي الطب المخصصين خلال الرحلة. © IOM_Libya

38. تم تطويرها بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمركز المشترك للبيانات.

3.2. دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030

عملت الأمم المتحدة في ليبيا طوال عام 2023 على تعزيز التعاون والتنسيق بين مبادرات بناء السلام والمبادرات الإنسانية والتنموية من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025) ، مع تكثيف الجهود لاستكشاف آليات تمويل بديلة لتعزيز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة و أجندة 2030.

شهد الربع الأول من عام 2023 الانتهاء من تحديث تحليل مشهد التمويل في ليبيا[39] وهو أداة محورية تتعمق في عملية الموازنة الليبية، ومصادر التمويل الحالية وتحديد الفرص للاستفادة من تلك الموارد من أجل التنمية المستدامة. وأدى هذا التحليل إلى زيادة المشاركة الهادفة مع الحكومة في ليبيا بهدف حشد الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع القوانين واللوائح المالية الوطنية.

بالتزامن مع ذلك، تم توجيه جهود مخصصة نحو تعزيز ملكية الحكومة الليبية لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ليكون بمثابة حجر الزاوية لتعزيز القيادة في أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، ولتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة ومختلف المؤسسات الليبية والأمم المتحدة بتفعيل آلية تنسيق لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لتعزيز الفهم المتبادل وتجنب الازدواجية وسد الفجوات وتحقيق نتائج ملموسة. أدت هذه الجهود إلى تخصيص الحكومة مبلغ 7.8 مليون دولار أمريكي لدعم الأنشطة البرامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat). و تم تحقيق تقدم كبير في التمويل من خلال اتفاقيات تقاسم التكاليف بقيمة 20 مليون دولار أمريكي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصناديق إعادة الإعمار التابعة للحكومة في المناطق الرئيسية بما في ذلك بنغازي و درنة و سرت و مرزق و جنوب طرابلس. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى زيادة مساهمات الحكومة في مبادرات بناء السلام وإعادة الإعمار المحلية في السنوات المقبلة، مما يعزز الاستدامة والملكية المحلية.

وقد تم تكثيف الجهود المبذولة لتوسيع الشراكات وتعميق المشاركة مع أصحاب المصلحة الليبيين من خلال العديد من البعثات رفيعة المستوى في جميع أنحاء البلاد. وأدت الزيارات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام المنسق المقيم و منسق الشؤون الإنسانية إلى جميع مناطق البلاد إلى تيسير الحوارات والتعاون بما في ذلك الاستجابة الطارئة في أعقاب أزمة الفيضانات في المنطقة الشرقية، كما دعمت زيارة مهمة لمستشار الأمين العام الخاص بحلول النزوح الداخلي، روبرت بايير، اتفاق الأمم المتحدة مع الحكومة الليبية لحل مشكلة النزوح الداخلي بحلول نهاية عام 2024 من خلال خارطة طريق وخطة عمل مشتركة..

39. الأمم المتحدة 2023. تحليل مشهد التمويل في ليبيا 2023. https://libya.un.org/en/243655-libya-financing-landscape-analogy-2023.

أدى نظام الصرف الصحي القديم في سبها إلى تلويث المياه الجوفية والأراضي الزراعية، مما يهدد الصحة والبيئة. وفي مارس، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء خط أنابيب بطول 2 كيلومتر، وتحسين الصرف الصحي وحماية 199,000 ساكن. © UNDP

4.2. توافق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها: نتائج عمل الأمم المتحدة معًا وبشكل أفضل

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/279، شرعت الأمم المتحدة في ليبيا في مبادرات واسعة طوال عام 2023 تهدف إلى تعزيز كفاءة وفعالية و اتساق النظام.

شهد الربع الأول من عام 2023 بدء تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2023-2025 الذي يهدف إلى تسريع تقدم ليبيا نحو أهداف التنمية المستدامة، حيث تم إعداد هذا الإطار بما يتماشى بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية من خلال مشاورات شاملة. يعمل إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة كأداة توجيهية تعزز التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الليبية، وهو ما يضمن اتباع نهج للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال دمج عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع كيانات الأمم المتحدة في ليبيا ضمن إطار شامل واحد مما يمهد الطريق لزيادة الاتساق والفعالية.

تم تفعيل آلية تنسيق قوية ومرنة لإطار التعاون للتنمية المستدامة خلال عام 2023 جمعت الأمم المتحدة في ليبيا وأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين وسهلت التقدم على عدة اصعدة بما في ذلك التزام الحكومة بحل مسألة النزوح الداخلي بحلول نهاية عام 2024، وكذلك فتح فرص تمويل حكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. و في هذا الصدد، عُقدت عدة اجتماعات تنسيقية بين الأمم المتحدة والحكومة خلال العام بما في ذلك حدث رفيع المستوى مع رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية والوزارات الرئيسية وشركاء التنمية والذي أدى إلى إعادة تشكيل الرؤى حول السلام والتنمية المستدامة.

وسنحت مرونة آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة بالاستجابات السريعة للأزمات الناشئة، وشمل ذلك قيام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة[40] بالمراقبة والاستجابة عن كثب للحالة الإنسانية و الوليات الحماية الطارئة للأعداد المتزايدة من المهاجرين والأشخاص المعنيين على الحدود الليبية في سياق الأزمات الإقليمية، وآلية الاستجابة السريعة التي أطلقتها الأمم المتحدة على الفور استجابةً للفيضانات المدمرة التي شهدتها مدينة درنة والمناطق المحيطة بها.

وقد أدى تعزيز المساءلة والشفافية من خلال أدوات تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة- مثل خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة- إلى وضع الأساس لرؤية موحدة لوجود الأمم المتحدة وعملها في ليبيا وإجراء مناقشات مستنيرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين مما أدى إلى زيادة في البرامج والمبادرات المشتركة.

وأخيرا، استمرت الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وفعالية التكلفة من خلال تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال - خاصة مع المقرات المشتركة للأمم المتحدة في طرابلس وبنغازي - وكما سهلت العديد من المهمات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى بلديات متعددة في جميع أنحاء ليبيا لزيادة وجود الأمم المتحدة وعملها في جميع أنحاء البلاد.

2.5. التقييمات و الدروس المستفادة

مع استمرار اتفاق وقف إطلاق النار والاستقرار النسبي في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة وحكومة ليبيا وشركاء التنمية نقل دعمهم من الجهود الإنسانية إلى الجهود التي تركز على التنمية، مع ضمان بقاء الهياكل والأدوات الكافية لتمكين الأمم المتحدة من المرونة و التحرك والاستجابة السريعة، بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ. و حتى أوائل عام 2023 استمرت جهود الانتقال هذه بقيادة المجموعة الاستشارية للعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، التي أعدت وحدثت خطة طوارئ لضمان الجاهزية استنادًا إلى القدرات الحالية للأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين في البلاد وذلك للاستجابة للأزمات الناشئة ، حيث كان الهدف تخصيص الموارد المحدودة للأولويات التنموية اللازمة، مع ضمان الجاهزية للأزمات، نظرًا لسياق ليبيا المتقلب. و عندما اجتاحت العاصفة دانيال والفيضانات الكارثية شرق ليبيا في سبتمبر 2023 أثبتت هذه الأدوات المحورية فائدتها الكبيرة، حيث مكنت الأمم المتحدة في ليبيا من تفعيل آلية الاستجابة السريعة الخاصة بها على الفور لقيادة استجابة إنسانية طارئة منسقة و ناجحة شملت 26 شريكًا إنسانيًا وصلت إلى 98% من الأشخاص المتضررين والمستهدفين في غضون خمسة أشهر[41].

40. للحصول على عرض تفصيلي لآلية التنسيق التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، راجع تقرير النتائج السنوي لعام 2022.
41. اعتبارًا من 20 فبراير 2024.

وبالتعلم من الاستجابة لأزمة الفيضانات، ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا تحديث خطة الطوارئ الخاصة بها وتعزيز الجاهزية للأزمات داخل الأمم المتحدة بالإضافة إلى دعم جهود السلطات الليبية للاستعداد و الاستجابة للأزمات والطوارئ ، في ضوء قابلية تعرض ليبيا الكبير لأنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية والأزمات الممتدة.

و فيما يتعلق بالجانب التنموي، فقد شكل التعامل مع تعقيدات هيكل الحوكمة المزدوج والمؤسسات المجزأة في ليبيا عقبات كبيرة في عام 2023، بما في ذلك أمام تمويل الحكومة لإعادة الإعمار والتنمية. وقد عمل المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد على العمل باستمرار مع صناع القرار الرئيسيين للتأكيد على أهمية التنمية المستدامة والتمويل للشعب في ليبيا، مما أبقى النوافذ مفتوحة لشراكات بناءة وحوارات مع السلطات في جميع أنحاء البلاد ، بما في ذلك حول إنشاء مرفق للتنمية والتعافي المبكر الذي تديره الأمم المتحدة و الذي من شأنه ان يطلق االتمويل الحكومي على نطاق واسع. ستواصل الأمم المتحدة في عام 2024 البناء على الإنجازات التي تحققت في عام 2023، والعمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين والدوليين على نهج ومناصرة مشتركة ، مع التنقل بحذر في سياق سياسي شديد الحساسية.

زارت خمس فرق من النساء الشابات من برنامج تدريب الشباب "رائدات" التابع للأمم المتحدة في ليبيا مدارس خاصة ودولية في طرابلس لزيادة وعي الأطفال بتغير المناخ وتبعاته في ليبيا. © UNSMIL

6.2. استعراض مالي عام

كان عام 2023 العام الأول لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025)، حيث تمكنت فيه الأمم المتحدة في ليبيا من تأمين او توفير 159.4 مليون دولار أمريكي[42] (بما في ذلك تمويلات من عام 2022) من إجمالي الموارد المخططة[43] (المطلوبة) و البالغة 232.5 مليون دولار أمريكي لعام 2023 مما أدى إلى فجوة تمويلية قدرها 73.1 مليون دولار أمريكي. وسُجل إجمالي الإنفاق[44] في عام 2023 105.2 مليون دولار أمريكي. و بشكل عام، تأثرت جهود حشد الموارد المالية و القدرة على تنفيذ البرامج بشكل كبير بسبب أزمة الفيضانات في سبتمبر 2023، الأمر الذي تطلب إعادة ترتيب أولويات الموارد والقدرات للاستجابة لحالات الطوارئ.

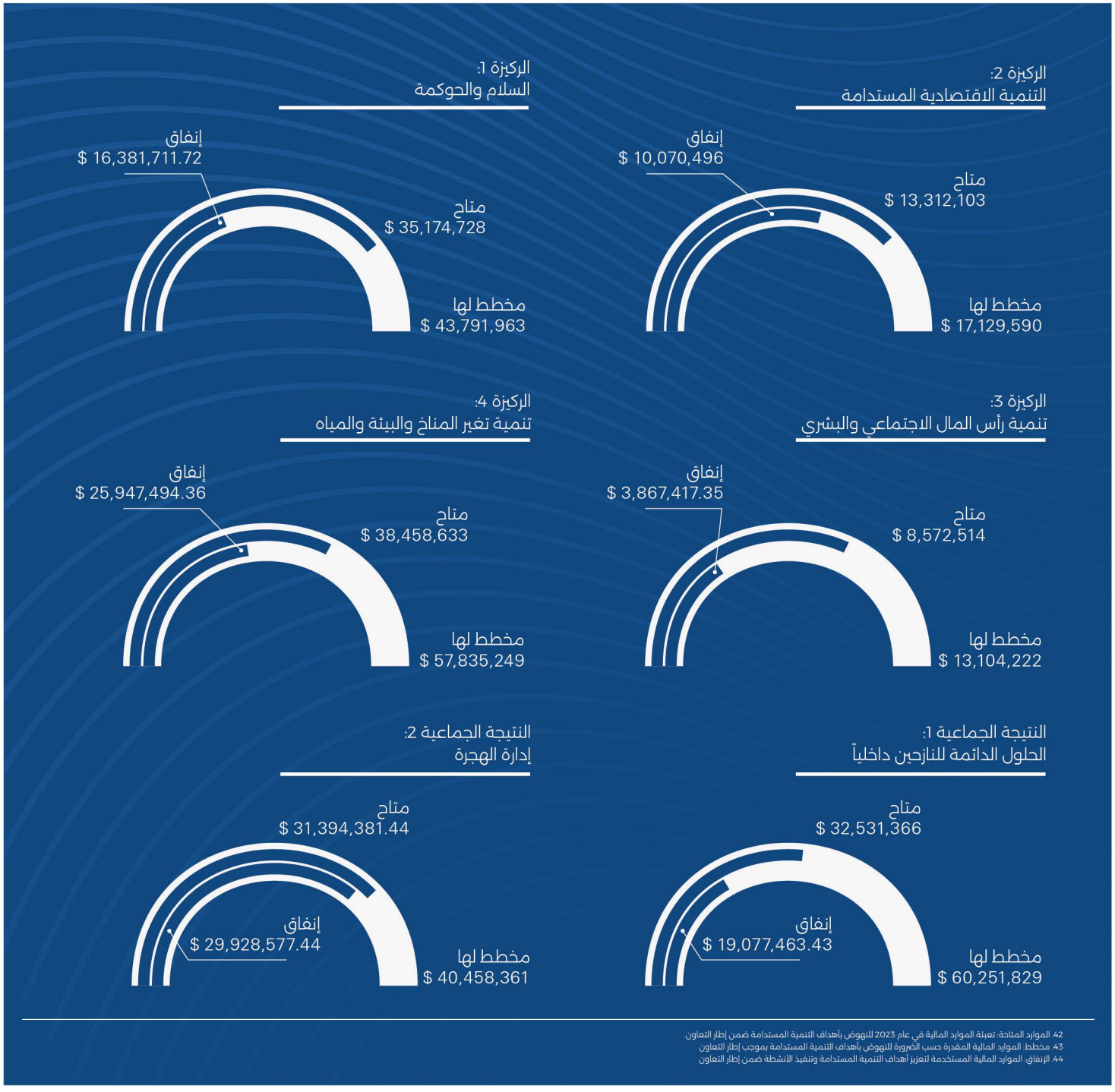

42. الموارد المتاحة: تعبئة الموارد المالية في عام 2023 للنهوض بأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار التعاون.
43. مخطط: الموارد المالية المقدرة حسب الضرورة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة بموجب إطار التعاون.
44. الإنفاق: الموارد المالية المستخدمة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الأنشطة ضمن إطار التعاون.

من إجمالي الميزانية المطلوبة البالغة 232.5 مليون دولار أمريكي لعام 2023 قامت الأمم المتحدة في ليبيا بحشد 159.4 مليون دولار أمريكي من 28 شريكًا ومصدرًا للتمويل. يوضح الشكل أدناه مساهمات كل شريك تمويل خلال عام 2023.

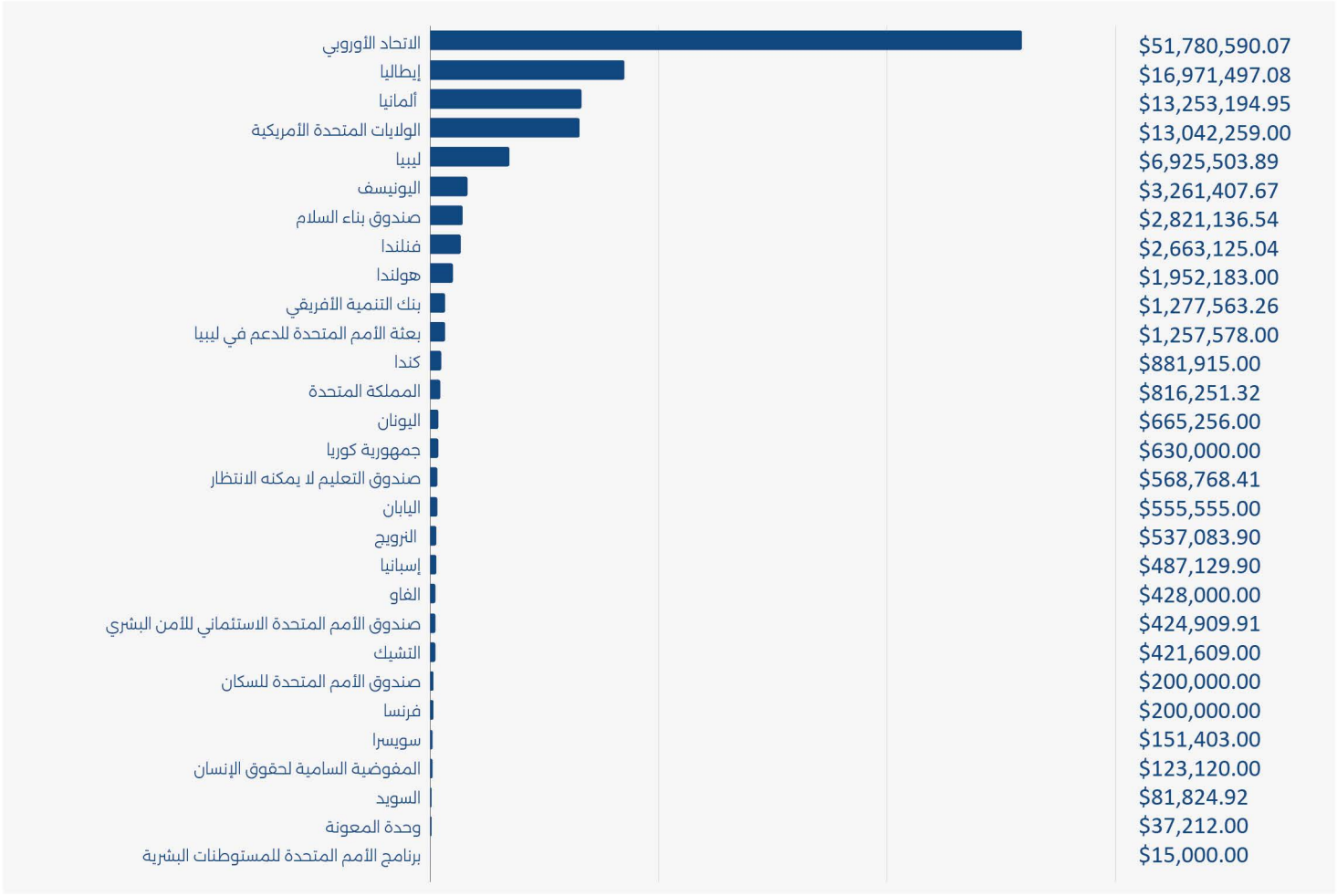

قامت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا بتنفيذ جلسات توعية وأنشطة ترفيهية في المدرسة السودانية في بنغازي. تناولت الجلسات احتياجات حماية الأطفال، وقدمت نصائح حول كيفية التعامل مع المواقف الصعبة وبناء القدرة على الصمود. © IOM_Libya

الفصل الثالث: محاور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2024

ستركز الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2024 على الانهاء التدريجي للمساعدات الإنسانية الطارئة للأشخاص في درنة وفي المناطق المتضررة بعد العاصفة دانيال والفيضانات الهائلة التي اجتاحت المنطقة في سبتمبر 2023، مع الانتقال نحو جهود التعافي وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة بما يتماشى مع إطار الامم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. و كشريك محايد واستراتيجي له وجود في جميع أنحاء البلاد و له شراكات قوية مع السلطات المحلية في جميع أنحاء البلاد، ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا الدعوة إلى منصة وطنية منسقة لتعزيز جهود إعادة الإعمار بعد الفيضانات بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2702 (2023). وفي الوقت نفسه ، ستعمل الأمم المتحدة في ليبيا مع الحكومة والشركاء الدوليين لمراقبة علامات الإنذار المبكر للأزمات المحتملة وتعزيز التأهب للاستجابة.

و مع دخول إطار التعاون عامه الثاني من التنفيذ ستعزز الأمم المتحدة في ليبيا جهودها المتضافرة والمنسقة لتسريع خطط وبرامج بناء السلام والتنمية المستدامة في ليبيا بالتعاون مع الشركاء الليبيين والدوليين، مع التركيز على مساعدة النظراء الليبيين في تطوير وتنفيذ ورصد السياسات والقدرات المؤسسية الرئيسية، و ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا الوصول الى الأشخاص الأكثر ضعفًا من خلال تقديم الخدمات المباشرة، و لتحقيق هذا الهدف، تتعاون الأمم المتحدة في ليبيا حاليا مع الحكومة والمحاورين ذوي الصلة لإنشاء مرفق للتعافي والتنمية المستدامة تشرف عليه الأمم المتحدة لليبيا كصندوق واحد بتمويل رئيسي من الحكومة الليبية لمرافقة تنفيذ إطار التعاون وتمويل أولويات التعافي، بما في ذلك التعافي وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الفيضانات والمرتكزة على مبادئ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

إن تحقيق حلول دائمة لجميع النازحين داخليًا ودعم السلطات الليبية لحل مسألة النزوح الداخلي يحتل مكانة عالية في جدول أعمال الأمم المتحدة وليبيا. نظرًا لأن الغالبية العظمى من النازحين داخليًا يُعتبرون الآن على "مسار الحلول" و بدون احتياجات متعلقة بالنزوح، و مع التزام الحكومة الليبية بتحقيق حلول دائمة للنازحين داخلياً بحلول نهاية عام 2024، ستعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع السلطات الحكومية الوطنية والمحلية لتنفيذ خارطة طريق الحلول وخطة عملها من خلال فريق عمل مخصص لتعزيز هذه الأولوية المشتركة.

وفي السياق السياسي المعقد الحالي، تلتزم الأمم المتحدة في ليبيا بزيادة دعمها بشكل منهجي في جميع أنحاء البلاد و ذلك من خلال تعزيز نهجها البرنامجي وتوسيع نطاق وجودها من خلال وجود دائم و مهام متكررة إلى المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد. و بالنسبة للجنوب على وجه الخصوص، ستجري الأمم المتحدة في ليبيا تحليل شامل للسياق الحالي والذي سيشكل أساسًا لنهج مشترك وبرامج تستهدف النقاط الرئيسية لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الاقتصادية والتنموية المستمرة في المنطقة.

في أعقاب الفيضانات المدمرة في شرق ليبيا خلال شهر سبتمبر 2023، عززت المفوضية استجابتها الطارئة لتقديم المساعدة الحيوية لعشرات الآلاف من العائلات التي فقدت كل شيء. © UNHCR

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية

الوزارات الحكومية:

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الليبية، وزارة الدفاع الليبية، وزارة التربية والتعليم الليبية، وزارة البيئة الليبية، وزارة المالية الليبية، وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية، وزارة الصحة الليبية، وزارة التعليم العالي الليبية، وزارة الإسكان والتعمير الليبية ، وزارة الصناعة الليبية ، وزارة الداخلية الليبية ، وزارة العدل الليبية، وزارة العمل والتأهيل الليبية، وزارة الحكم المحلي الليبية، وزارة الثروة البحرية الليبية، وزارة التخطيط الليبية، وزارة الشؤون الاجتماعية الشؤون الليبية، وزارة الدولة لشؤون النازحين وحقوق الإنسان الليبية، وزارة الدولة لشؤون المرأة الليبية ، وزارة النقل الليبية، وزارة الموارد المائية الليبية ، وزارة الشباب الليبية.

المؤسسات الحكومية:

هيئة الرقابة الإدارية الليبية، ومصلحة السجل المدني، مصرف ليبيا المركزي، وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي، الهيئة العامة لرصد الإعلام، الشركة العامة للكهرباء الليبية، جهاز النهر الصناعي، مركز المعلومات الصحية في ليبيا، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، اللجنة العليا للأطفال، مجلس النواب الليبي، الشرطة القضائية الليبية، الهيئة الوطنية الليبية لمكافحة الفساد، المكتب الوطني للإحصاء والتعداد الليبي، البرنامج الوطني الليبي لمكافحة السرطان، المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، المجلس الوطني الليبي للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ، الفريق الاستشاري الفني الوطني للتحصين في ليبيا، المركز الوطني الليبي للأرصاد الجوية، المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، المجلس الرئاسي الليبي، مكتب رئيس الوزراء الليبي، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، صندوق التضامن الاجتماعي الليبي، مجلس القضاء الأعلى الليبي. ، ديوان المحاسبة الليبي، نقابة المحامين الليبيين، المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، اللجنة المركزية الليبية للانتخابات المحلية، المركز الليبي للبحوث والدراسات الاكتوارية، إدارة الجمارك الليبية، إدارة الخدمات الصحية الليبية ، الجهات الدينية الليبية، المجالس البلدية الليبية، البلديات الليبية، عمداء البلديات الليبية، النيابة العامة الليبية، معهد الرعاية الصحية الأولية في ليبيا، هيئة الطاقة المتجددة في ليبيا، مرصد الساحل و الصحراء، مكتب النائب العام الليبي، اللجنة الوطنية للخبراء الليبيين.

التمويل (الصناديق):

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، صندوق التعاون الفني لمنظمة الأغذية والزراعة ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق بناء السلام، الصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل ، صندوق الأمم المتحدة للسكان - صندوق الطوارئ، صندوق الأمم المتحدة للسكان - الصندوق الاستئماني الإنساني.

شركاء التنمية:

بنك التنمية الأفريقي، أستراليا، للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كندا، التشيك، عمليات الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية ، آلية تنمية الجوار والتعاون الدولي التابعة للاتحاد الأوروبي ، المفوضية الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية، الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي، مؤسسة خبراء فرنسا. ، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية - ألمانيا، مكتب الكومنولث والتنمية الخارجية، فرنسا، المؤسسة الألمانية لمساعدة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ، إيطاليا، اليابان، ليبيا، مالطا، النرويج، المتبرعون من القطاع الخاص (على مستوى العالم)، جمهورية كوريا، إسبانيا، اللجنة الإسبانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السويد، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سويسرا، هولندا، مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، الأمم المتحدة المملكة المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية.

زيارة اليونسكو للموقع التاريخي والأثري في شحات، ليبيا

الأمم المتحدة
ليبيا

/UNinLibya